الاتفاقية الإطارية لآداب السياحة

---

# FRAMEWORK CONVENTION ON TOURISM ETHICS

---

# CONVENTION-CADRE RELATIVE À L'ÉTHIQUE DU TOURISME

---

# РАМОЧНАЯ КОНВЕНЦИЯ ПО ЭТИКЕ ТУРИЗМА

---

# CONVENCIÓN MARCO SOBRE ÉTICA DEL TURISMO

UNWTO
World Tourism Organization

# الاتفاقية الإطارية لآداب السياحة

نحن الأطراف المتعاقدة السامية،

*إذ نرغب في تطوير السياحة وتنميتها من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية، والتفاهم الدولي، والسلام، والازدهار، والاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات وصونها للجميع دونما تمييز من أي نوع، أكان بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيًّا كانَ أو غيره، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الممتلكات، أو السنّ، أو المولد، أو أيّ وضع آخر،*

*وإذ ندرك أنَّ للسياحة القدرة على المساهمة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر في أهداف التنمية المستدامة الواردة ضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخصوصًا بالنسبة للنمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، والاستهلاك والإنتاج على نحو مستدام، والاستخدام المستدام للمحيطات والموارد البحرية والنظام الإيكولوجي الأرضي،*

*وإذ نؤمن إيمانًا راسخًا بأنَّ السياحة تمثل، من خلال ما تحدثه من تواصل مباشر وعفوي لا وساطة فيه بين رجالٍ ونساء تنوعت ثقافاتهم وأساليب حياتهم، قوة حيوية للسلام وعاملًا للصداقة والتفاهم بين شعوب العالم،*

*وانسجامًا مع منطق التوفيق بين حماية البيئة، والتنمية الاقتصادية، ومكافحة الفقر بطريقةٍ مستدامة، كما حدَّدته الأمم المتحدة في "قمة الأرض" في ريو دي جانيرو عام 1992، وكما تجلى في جدول أعمال القرن 21 الذي اعتُمِدَ في تلك المناسبة، وأعيد التأكيد عليه في قمتي الأرض في جوهانسبرغ في 2002 وريو في 2012 (ريو +20)،*

*وإذ نأخذ في الحسبان النمو السريع والمستمر، المحقّق والمنظور، للنشاط السياحي، أكان ذلك للأغراض الترفيهية أو التجارية أو الثقافية أو الدينية أو الصحية، وللمنتجات والشرائح السياحية الأخرى ذات الاهتمام الخاص، والتأثير الشديد لهذا النمو، إيجابيًا أم سلبيًا، على البيئة والاقتصاد والمجتمع في كلّ من الدول المصدّرة والمُستقبِلة، وعلى المجتمعات المحلية والسكان الأصليين، وكذلك على العلاقات والتبادلات الدولية،*

*وسعيًا لتنشيط سياحة مسؤولة ومستدامة تكون في متناول الجميع، في إطار حقّ كلّ فرد في استخدام وقت فراغه طلبا للترفيه أو السفر، مع احترام ما تختاره الشعوب كافة لمجتمعاتها،*

*وانطلاقًا من اقتناعٍ راسخ بأنّ السياحة المسؤولة والمستدامة لا تتعارض مع التحرّر المطّرد في الشروط التي يخضع لها توفير السلع والخدمات، والتي تعمل مشاريع هذا القطاع في ظلّها، وذلك شريطة احترام عدد من المبادئ والالتزام بقواعد معيّنة، وبأنّه من الضروري التوفيق في هذا السياق ما بين البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما بين الانفتاح على التجارة الدولية وحماية الهويات الاجتماعية والثقافية،*

*وإذ نأخذ في الاعتبار أنّه، وفقًا لهذا النهج، تقع على جميع أصحاب المصلحة في تنمية السياحة، من إدارات وطنية وإقليمية ومحلية، ومؤسّسات، ونقابات مهنية، والعاملين في القطاع، والمنظّمات غير الحكومية، وكافة أنواع الهيئات المتّصلة بقطاع السياحة، وكذلك المجتمعات المحلّية المضيفة، ووسائل الإعلام والسيّاح أنفسهم، بما في ذلك المتنزهين، مسؤوليات مختلفة وإن كانت مترابطة، من حيث التنمية الفردية والمجتمعية للسياحة، وأنّ تدوين حقوق وواجبات كلّ منهم سيُسهِم في تحقيق هذا الهدف،*

*وإذ نشدّد على أنّه، في مضمار السياحة أيضًا، تتشاطر كلٌّ من الدولة والشركات مسؤولية النهوض بحماية حقوق الإنسان واحترامها في سياق الأنشطة التجارية، وفق ما تنصّ عليه المبادئ التوجيهية المتعلّقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة بالإجماع بموجب قراره 4/17 المؤرّخ 16 حزيران/يونيو 2011،*

*وإذ نشير إلى الاتفاقيات التي اعتمدتها منظّمة العمل الدولية والتي تغطّي مسائل تُعتَبر مبادئ وحقوق أساسية في العمل: حرية تكوين الجمعيات والإقرار الفعّال بالحقّ في المفاوضة الجَماعية؛ والقضاء على العمل القسري أو الإلزامي؛ وإلغاء عمالة الأطفال؛ وعدم التمييز في ما يتعلّق بالوظيفة أو المهنة،*

*وإذ نستذكر القرار [A/RES/406(XIII)] لعام 1999 الذي اعتمدته الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية (المُشار إليها في ما يلي بـ"المنظمة") والذي اعتمدت بموجبه رسميًا المدوَّنة العالمية لآداب السياحة،*

*وإذ نستذكر القرار [A/RES/668(XXI)] لعام 2015 الذي عبَّرت بموجبه الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية عن رغبتها في تحويل المدوَّنة العالمية لآداب السياحة إلى معاهدةٍ ملزِمة قانونًا من أجل تعزيز فعاليتها على الصعيد الدولي والوطني،*

*وإذ نلحظ أنَّ اللجنة العالمية لآداب السياحة (المُشار إليها في ما يلي بـ"اللجنة")، المُنشأة في عام 2001 بموجب القرار [A/RES/438(XIV)]، هي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية،*

*وإقتناعا منا بأنَّ هذه الاتفاقية الإطارية (المُشار إليها في ما يلي بـ"الاتفاقية") ستساهم في دعم التقدّم نحو سياحةٍ أكثر استدامةً وأخلاقيةً كما تشير المدوَّنة العالمية لآداب السياحة،*

*وإذ نرمي إلى تكملة هذه الاتفاقية الإطارية ببروتوكول اختياري يشكّلُ صكًا قانونيًا منفصلاً ومستقلاً، مفتوحًا للدول الأطراف في هذه الاتّفاقية، بغية توفير آلية لتسوية المنازعات، من شأنها أن توجّه وتوطد تطبيق المبادئ الأخلاقية من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين،*

*وإذ نستلهم القرارات والمقرَّرات المتّصلة بتطبيق المدوَّنة العالمية لآداب السياحة، المُعتمَدة من قبل الجمعية العامة والمجلس التنفيذي لمنظمة السياحة العالمية،*

*وإذ نعيد التأكيد على أنَّ منظمة السياحة العالمية، بوصفها وكالةً متخصِّصة تابعة للأمم المتّحدة، تسترشد في أنشطتها، شأنها شأن دولها الأعضاء، بميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، وبمعايير ومبادئ القانون الدولي المتعارَف عليها عمومًا،*

*قد اتّفقنا على ما يلي:*

## أحكام عامّة

### المادَّة 1

### *تعاريف*

تنطبق التعاريف التالية لأغراض هذه الاتفاقية، ما لم يُذكَر خلاف ذلك في أحكام محدَّدة:

*(أ)* *المبادئ الأخلاقية للسياحة* هي المبادئ التي تنص عليها هذه الاتفاقية ضمن المواد 4 إلى 12 أدناه.

*(ب)* *السياحة* هي أنشطة الزوار، أكانوا سيّاحًا أو متنزهين.

*(ج)* *السائح* هو شخصٌ يقوم برحلةٍ، تشمل المبيت، إلى مقصد رئيسي خارج بيئته المعتادة، لأقلّ من عام، لأي غرضٍ رئيسي (للعمل التجاري أو الترفيه أو لغرضٍ شخصي آخر) دون أن يكون مستخدما لدى كيان قائم في البلَد أو المكان الذي يزوره.

*(د)* *المتنزه* هو شخصٌ يقوم برحلةٍ، لا تشمل المبيت، إلى وجهةٍ رئيسية خارج بيئته المعتادة. لأغراض هذه الاتفاقية، تعتبر أي إشارةٍ إلى السيّاح بمثابة إشارةٍ إلى المتنزهين أيضًا.

*(ه)* *أصحاب المصلحة في التنمية السياحية* هم:

(i) الحكومات الوطنية؛
(ii) الحكومات المحلية التي لها اختصاص محدَّد في شؤون السياحة؛
(iii) المؤسَّسات والشركات السياحية، بما في ذلك جمعياتها؛
(iv) المؤسَّسات المعنية بتمويل المشاريع السياحية؛
(v) العاملون والمهنيون في قطاع السياحة؛
(vi) نقابات العاملين في قطاع السياحة؛
(vii) السيّاح والمتنزهون؛
(viii) السكان المحليون والمجتمعات المضيفة في المقاصد السياحية من خلال ممثليهم؛
(ix) وسائر الأشخاص المعنويِّين والطبيعيِّين المعنيين بالتنمية السياحية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المتخصِّصة بالسياحة والضالعة مباشرةً في المشاريع السياحية وتوريد الخدمات السياحية.

*(و)* *الموارد السياحية* تعني الموارد الطبيعية والثقافية التي لها القدرة على استقطاب السياح.

### المادَّة 2

### *الهدف والنطاق*

(1) تهدف هذه الاتفاقية إلى دعم السياحة المسؤولة والمستدامة والمتاحة للجميع من خلال تطبيق المبادئ الأخلاقية للسياحة.

(2) تتناول هذه الاتفاقية كل أصحاب المصلحة المعنيِّين بالتنمية السياحية، ضمن ما تعنيه المادة 1(ه)، من حيث الإلتزام بالمبادئ الأخلاقية للسياحة.

**المادَّة 3**

***وسائل التنفيذ***

(1) تقوم الدول الأطراف بدعم السياحة المسؤولة والمستدامة والمتاحة للجميع عن طريق وضع سياساتٍ تنسجم مع المبادئ الأخلاقية للسياحة التي تنص عليها الاتّفاقية.

(2) تحترم الدول الأطراف وتدعم المبادئ الأخلاقية للسياحة، لا سيَّما من خلال تشجيع المؤسَّسات والهيئات السياحية على تجسيد هذه المبادئ ضمن صكوكها التعاقدية، والإشارة إليها في مدوّنات السلوك أو القواعد المهنية المتبعة لديها.

(3) تقدم الدول الأطراف بصورةٍ دورية تقريرا إلى اللجنة العالمية لآداب السياحة بشأن أي تدابير متخذة أو مرتقبة لتطبيق هذه الاتفاقية.

(4) تقوم الدول الأطراف، التي تكون أطرافا أيضا في البروتوكول الاختياري للاتفاقية الإطارية لآداب السياحة، بالترويج على مستوى المؤسَّسات والهيئات السياحية لآلية التوفيق التي ينص عليها البروتوكول الاختياري.

## المبادئ الأخلاقية للسياحة

**المادَّة 4**

***إسهام السياحة في التفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب والمجتمعات***

(1) يشكّل فهم وتعزيز القيم الأخلاقية المتعارف عليها بين البشر، إضافةً إلى التسامح واحترام تنوّع العقائد الدينية والفلسفية والأخلاقية، أساسًا للسياحة المسؤولة ونتيجة لها؛ لذا، ينبغي لأصحاب المصلحة في التنمية السياحية وللسيَّاح أنفسهم مراعاة التقاليد والعادات الاجتماعية والثقافية لكافة الشعوب، بما فيها الأقليات والسكان الأصليون، والاعتراف بقيمتها.

(2) ينبغي القيام بالأنشطة السياحية على نحو ينسجم مع خصائص وتقاليد الأقاليم والدول المضيفة ويحترم قوانينها وأعرافها وعاداتها.

(3) ينبغي للمجتمعات المضيفة من جهة، وللمشتغلين بالسياحة محليًا من جهةٍ أخرى، التعرّف على السيّاح الذين يزورونهم، واحترامهم، والتعرّف على أساليب حياتهم وأذواقهم وتوقعاتهم؛ فتعليم وتدريب المشتغلين بالسياحة يُسهِمان في حسن الضيافة.

(4) على السلطات العامة أن توفّر الحماية أيضًا للسيّاح وممتلكاتهم؛ ويجب عليها أن تولي اهتمامًا لسلامة السيّاح الأجانب؛ وإن دعت الحاجة، ينبغي لها أن تسهّل استخدام وسائل الإستعلام والوقاية والأمن والتأمين والمساعدة التي تلبي احتياجاتهم؛ كما ينبغي أن تُدان بشدّة أيّة هجمات أو اعتداءات أو خطف أو تهديد للسيّاح أو المشتغلين بالسياحة، والمعاقبة عليها بشدّة، وفقًا للقوانين الوطنية، وكذلك بالنسبة لأيّ تخريب متعمّد للمرافق السياحية أو لعناصر التراث الثقافي أو الطبيعي.

(5) ينبغي للسيّاح أثناء سفرهم عدم ارتكاب أي فعل إجرامي أو أي فعل يُعَدُّ إجراميًا وفقًا لقوانين الدولة التي يزورونها، وينبغي أن يمتنعوا عن اتباع أي سلوك يعتبر السكّان المحلّيون أنّه مهين أو مؤذ أو يُحتمَل أن يلحق الضرر بالبيئة المحلية؛ وينبغي لهم الامتناع عن أي اتجار بالمخدرات غير المشروعة أو الأسلحة أو الآثار أو الأجناس المحمية أو المنتجات والمواد الخطرة أو المحظورة في الأنظمة الوطنية.

(6) على السيّاح مسؤولية التعرّف، حتّى قبل المغادرة، على خصائص البلدان التي يستعدون لزيارتها؛ ويجب عليهم التنبه إلى المخاطر الصحية والأمنية التي ينطوي عليها أي سفر إلى خارج بيئتهم المألوفة، والتصرّف على نحو يقلص هذه المخاطر إلى أدنى مستوى.

**المادَّة 5**

***السياحة كأداة للرقي الفردي والجماعي***

(1) السياحة، وهي النشاط المرتبط غالبا بالراحة والاستجمام والرياضة والوصول إلى الثقافة والطبيعة، ينبغي التخطيط لها وممارستها على أنها وسيلة متميزة للرقي على المستوى الفردي والجماعي؛ وهي تصبح، عند ممارستها بقدر كاف من الإنفتاح العقلي، عنصرًا لا بديل منه للتعلُّم والتسامح المتبادل والتعرّف على الفوارق المشروعة بين الشعوب والثقافات والتنوّع فيما بينها.

(2) ينبغي للأنشطة السياحية أن تحترم المساواة بين الرجل والمرأة؛ كما ينبغي لها أن تعزز حقوق الإنسان، لاسيما الحقوق الفردية للفئات الضعيفة، خصوصا الأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقات، والأقليات العرقية والسكان الأصليين.

(3) يتعارض استغلال البشر بأي شكل كان، خصوصًا الاستغلال الجنسي، مع الأهداف الأساسية للسياحة، ويُعَدّ تنكراً لها، لا سيّما إذا استهدف الأطفال؛ فينبغي، بالتالي، وفقًا للقانون الدولي، محاربة هذا الاستغلال بحزم من خلال التعاون بين جميع الدول المعنية، وأن تعاقب عليه التشريعات الوطنية لكل من البلدان المضيفة والبلدان التي ينتمي إليها مرتكبو هذه الأعمال معاقبةً لا تهاون فيها، حتى لو كانت قد حدثت بالخارج.

(4) السفر للأغراض الصحية أو التعليمية أو الروحية أو الثقافية أو للتبادل اللغوي مفيد بوجهٍ خاص، وهو يستحق التشجيع.

(5) ينبغي التشجيع على أن تدرج في المناهج التعليمية أهمية التبادلات السياحية وفوائدها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلًا عن مخاطرها.

**المادَّة 6**

***السياحة عامل للاستدامة البيئية***

(1) ينبغي لجميع أصحاب المصلحة في التنمية السياحية صون البيئة الطبيعية، بغية تحقيق نموّ اقتصادي سليم ومتواصل ومستدام موجه نحو تلبية احتياجات وتطلعات الجيل الحالي والأجيال القادمة بصورة عادلة.

(2) ينبغي للسلطات العامة الوطنية والإقليمية والمحلية إعطاء الأولوية والتشجيع لكافة أشكال التنمية السياحية التي تؤدّي إلى صون الموارد الطبيعية الشحيحة والقيّمة، خصوصًا المياه والطاقة، وأن تتجنّب إنتاج النفايات بقدر الإمكان.

(3) ينبغي توخي توزيع تدفقات السياح من حيث الزمان والمكان، خصوصا ما ينجم عن الإجازات مدفوعة الأجر وعطلات المدارس، وتوزيع الإجازات بمزيد من التوازن عل نحو يخفف ضغط النشاط السياحي على البيئة ويعزز أثره المفيد على الصناعات السياحية والاقتصاد المحلي.

(4) ينبغي أن يراعى في تصميم البنية الأساسية للسياحة وفي برمجة الأنشطة السياحية ضرورة حماية التراث الطبيعي المؤلف من النظم البيئية والتنوع البيولوجي والحفاظ على ما في الحياة البرية من أنواع معرّضة للخطر؛ وينبغي لأصحاب المصلحة في التنمية السياحية، لا سيّما المشتغلين بالسياحة، أن يتقبلوا فرض حدود أو قيود على أنشطتهم حين تمارس في مناطق ذات حساسية خاصّة، مثل المناطق الصحراوية أو القطبية أو في أعالي الجبال أو المناطق الساحلية أو الغابات الاستوائية أو الأراضي الرطبة، وهي مناطق ملائمة لإنشاء المحميات الطبيعية أو المناطق المحمية.

(5) من المسلّم به أنّ سياحة الطبيعة والسياحة البيئية يسهمان بوجهٍ خاصّ في إثراء المستوى السياحي والنهوض به، بشرط احترامهما للتراث الطبيعي وللسكان المحليين وحمايتهما للطاقة الاستيعابية للمواقع.

**المادَّة 7**

***السياحة، مستخدمٌ للموارد الثقافية ومساهمٌ في تعزيزها***

(1) الموارد السياحية عناصر جوهرية في حضارة الشعوب وثقافتها؛ وللسكّان الذين تقع تلك الموارد في أراضيهم حقوق وواجبات خاصّة إزاءها.

(2) ينبغي تنفيذ السياسات والنشاطات السياحية مع احترام التراث الفني والأثري والثقافي وحمايته ونقله للأجيال القادمة؛ وينبغي بذل عناية خاصة لحفظ المعالم التاريخية وأماكن العبادة، والمواقع الأثرية والتاريخية، وكذلك تجديد المتاحف التي يجب أن تكون مفتوحة ومتاحة للزيارات السياحية؛ وينبغي عدم الإفراط في وضع العوائق أمام وصول الناس إلى الممتلكات الثقافية والأبنية التاريخية ذات الملكية الخاصة، مع احترام حقوق مالكيها، وكذلك أماكن العبادة، دونما إخلال بالاحتياجات العادية للعبادة فيها.

(3) ينبغي استخدام الموارد المالية الناتجة عن زيارة المواقع الثقافية والأبنية التاريخية، أو جزء منها على الأقل، في حفظ وصون وتنمية وتزيين هذا التراث.

(4) ينبغي أن يتمّ تخطيط النشاط السياحي بأسلوب يسمح للمنتجات الثقافية التقليدية والحرف والتراث الشعبي بأن تبقى وتزدهر بدلاً من أن يؤدّي بها إلى التدهور والابتذال.

**المادَّة 8**

***السياحة نشاط نافع للدول والمجتمعات المحلية المضيفة***

(1) ينبغي أن يشترك السكّان المحلّيون بالأنشطة السياحية وأن تكون لهم حصّة منصفة من منافعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خصوصًا في ما ينجم عنها من فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.

(2) ينبغي تطبيق السياسات السياحية على نحو يسهم في رفع مستوى معيشة سكان الأقاليم المضيفة ويلبي احتياجاتهم؛ وينبغي للنهج التخطيطي والمعماري للمنتجعات السياحية وأماكن الإقامة وأسلوب تشغيلها أن يهدف إلى دمجها، قدر الإمكان، في النسيج الاقتصادي والاجتماعي المحلي؛ وينبغي، حيث تتساوى المهارات، إعطاء الأولوية للقوى العاملة المحلية.

(3) ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالمشاكل المحدّدة للمناطق الساحلية والأقاليم الجزرية والمناطق الريفية أو الجبلية المعرضة للخطر حيث تمثل السياحة فرصة نادرة للتنمية في مواجهة انحسار النشاطات الاقتصادية التقليدية.

(4) ينبغي للمشتغلين بالسياحة، لا سيّما المستثمرين منهم، الذين يخضعون للقوانين الصادرة عن السلطات العامة، أن يقوموا بإجراء دراسات عن أثر مشاريعهم الإنمائية على البيئة ومحيطها الثقافي والطبيعي؛ كما ينبغي لهم تقديم بيانات في غاية الوضوح والموضوعية عن برامجهم المستقبلية وتأثيراتها المتوقّعة، وتعزيز الحوار مع السكّان المعنيين حول مضمونها.

**المادَّة 9**

***مسؤوليات لأصحاب المصلحة في التنمية السياحية***

(1) ينبغي للدول الأطراف أن تضمن قيام المشتغلين بالسياحة بتوفير معلومات موضوعية وصحيحة للسيّاح عن الأماكن التي يقصدونها وعن ظروف سفرهم واستقبالهم وإقامتهم. وينبغي للمشتغلين بالسياحة التأكّد من أنّ شروط التعاقد المقترحة على زبائنهم جاهزة ومفهومة من حيث طبيعة وأسعار وجودة الخدمات التي يلتزمون بتقديمها، والتعويض المالي الذي يدفعونه في حالة قيامهم، من جانب واحد، بالإخلال بالعقد.

(2) ينبغي للمشتغلين بالسياحة، طالما توقّف الأمر عليهم، وبالتعاون مع السلطات العامة، الاهتمام بأمن وسلامة من يلتمس خدماتهم ووقايتهم من الحوادث وحماية صحتهم وسلامة الطعام الذي يُقدَّم لهم؛ كما ينبغي لهم التأكّد من وجود أنظمة مناسبة للتأمين والمساعدة، وقبول الالتزام بالإبلاغ الذي تنص عليه القوانين الوطنية ودفع التعويض العادل في حالة عدم الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية.

(3) ينبغي للمشتغلين بالسياحة، طالما توقّف الأمر عليهم وحيثما يكون مناسبًا، أن يساهموا لإتاحة تلبية الرغبات الثقافية والروحية لدى السيّاح أثناء رحلتهم.

(4) ينبغي للسلطات العامة في الدول المُوَردة والبلدان المضيفة، وبالتعاون مع المهنيين المعنيين واتحاداتهم، التأكّد من وجود الآليات اللازمة لإعادة السيّاح إلى بلادهم عند وقوع أي حادثة.

(5) للحكومات الحق – والواجب - بإعلام مواطنيها، خصوصًا في الأزمات، بالظروف الصعبة، أو حتى بالمخاطر المحتمل مواجهتها أثناء سفرهم إلى الخارج؛ ولكن تقع عليها مسؤولية إصدار مثل هذه المعلومات دون إلحاق الضرر، على نحو لا مبرر له أو مبالغ فيه، بقطاع السياحة في البلدان المضيفة وبمصالح منظمي الرحلات في الدولة نفسها؛ لذا ينبغي أن يكون مضمون إرشادات السفر موضوع نقاش، حين يمكن، مع سلطات البلدان المضيفة؛ وينبغي للتوصيات التي يتم إصدارها أن تتناسب بدقة مع خطورة الموقف القائم وأن تقتصر على المنطقة الجغرافية التي انعدم الأمن فيها؛ كما ينبغي تعديل أو إلغاء مثل هذه الإرشادات حالما تسمح بذلك عودة الأمور إلى طبيعتها.

(6) ينبغي للصحافة، لا سيّما الصحافة المتخصّصة في السفر، وغيرها من وسائط الإعلام، بما فيها وسائط الاتصال الإلكترونية الحديثة، أن تنشر معلومات صادقة ومتوازنة عن الأحداث والمواقف التي قد تؤثّر على تدفّق السياح؛ وينبغي لها أيضًا أن تقدّم معلومات دقيقة وموثوقة لمستهلكي الخدمات السياحية؛ وينبغي كذلك تطوير تكنولوجيا الاتصال والتجارة الإلكترونية الحديثة واستخدامها لهذا الغرض؛ وينبغي لها، كما لوسائط الإعلام ،عدم تشجيع الاستغلال الجنسي في السياحة بأي طريقة كانت.

**المادَّة 10**

***الحق في السياحة***

(1) التطلع إلى اكتشاف موارد هذا الكوكب والاستمتاع بها بصورة مباشرة وشخصية يمثل حقا متاحا على قدم المساواة لجميع سكان العالم؛ والمشاركة الكثيفة باطراد في السياحة الداخلية والدولية ينبغي أن تُعَدّ تعبير من أفضل ما يمكن عن النمو المستمر في أوقات الفراغ، وينبغي ألا توضع المعوقات أمامها.

(2) الحق في السياحة ملازمٌ للحق في الراحة والترفيه، بما يشمله ذلك من وضع حد معقول لساعات العمل، والحصول على إجازات دورية مدفوعة الأجر امتثالا للمعاهدات الدولية.

(3) ينبغي، بدعم من السلطات العامة، تنمية السياحة الاجتماعية، لا سيما السياحة الجماعية، التي تسهل على نطاق واسع إتاحة الترفيه والسفر والإجازات.

**(4)** ينبغي تشجيع وتسهيل سياحة الأسر والشباب والطلبة والمسنين وذوي الإعاقات.

**المادَّة 11**

***حرية تنقل السياح***

(1) ينبغي أن يتمتّع السيّاح، وفقًا لقواعد القانون الدولي والتشريع الوطني، بحرية التنقل داخل بلدانهم ومن دولة إلى أخرى، عملا بما تنص عليه المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وينبغي أن يتاح لهم الوصول إلى أماكن العبور والإقامة، وإلى المواقع السياحية والثقافية دون التعرّض لإجراءات مبالغ فيها أو التمييز.

(2) ينبغي أن تتاح للسيّاح كافة أشكال الاتصال المتوافرة، الداخلية أو الخارجية؛ وينبغي أن يستفيدوا، عند الحاجة، من وصولٍ سريع ومُيسَّر إلى الخدمات الإدارية والقانونية والصحّية المحلية؛ وينبغي أن تكون لهم حرية الاتصال بقنصلياتهم وفقًا للمعاهدات الدولية السارية.

(3) ينبغي أن يتمتّع السيّاح بما لمواطني الدولة التي يزورونها من حقوق، من حيث حماية البيانات الشخصية والمعلومات التي يوفّرونها، لا سيّما إذا كانت هذه البيانات محفوظة إلكترونيًا.

(4) ينبغي أن يتم تكييف الإجراءات الإدارية المتعلقة بعبور الحدود، أكانت من اختصاص الدولة أو ناتجة عن اتفاقات دولية - مثل التأشيرات أو الإجراءات الصحية والجمركية - قدر الإمكان، لتسهيل حرية السفر إلى أقصى حد، ولإتاحة السياحة الدولية على نطاق واسع؛ وينبغي تشجيع الاتفاقات التي تبرم بين مجموعات البلدان لمواءمة وتبسيط تلك الإجراءات؛ وينبغي أن يصار تدريجيًا إلى إلغاء أو تصحيح الضرائب والرسوم الخاصّة التي تعوق قطاع السياحة وتقوض قدرته على المنافسة.

(5) ينبغي أن يتاح للسياح الحصول على العملات القابلة للتحويل واللازمة لأسفارهم، طالما سمح بذلك الوضع الاقتصادي في البلدان التي يأتون منها.

**المادَّة 12**

***حقوق المستخدَمين والمشتغلين في قطاع السياحة***

(1) ينبغي ضمان الحقوق الأساسية للمستخدَمين والمشتغلين في قطاع السياحة والنشاطات المتصلة بها، وذلك تحت إشراف السلطات الوطنية والمحلية وبعناية خاصة في كل من دول المنشأ والدول المضيفة، نظرًا للقيود المحددة المرتبطة على وجه الخصوص بالطبيعة الموسمية لنشاطهم، والبعد العالمي لصناعاتهم، والمرونة التي غالبا ما تكون مطلوبة منهم بحكم طبيعة عملهم.

(2) ينبغي للمستخدَمين والعاملين لحساب أنفسهم في قطاع السياحة والأنشطة ذات الصلة أن يكونوا قادرين على الحصول على ما يناسب من تدريب أولي ومستمر؛ وينبغي أن يحصلوا على حماية اجتماعية كافية؛ وينبغي الحدّ من انعدام الاستقرار الوظيفي بقدر الإمكان لديهم؛ وينبغي توفير وضع خاص للعمال الموسميين في القطاع، مع الإهتمام على وجه الخصوص برعايتهم الإجتماعية.

(3) ينبغي أن يكون لأي شخص طبيعي أو اعتباري الحق بالقيام بنشاط مهني في مجال السياحة وفقًا للقوانين الوطنية القائمة، طالما كانت لديه الإمكانات والمهارات اللازمة؛ وينبغي أن يكون للمقاولين والمستثمرين، لا سيّما الذين يعملون في مجال المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، الحق في الدخول الحرّ الى قطاع السياحة، بأقلّ قدر من القيود القانونية أو الإدارية.

(4) تسهم عمليات تبادل الخبرة التي تتاح للمديرين والعاملين من البلدان المختلفة في تعزيز تنمية قطاع السياحة في العالم؛ وينبغي تيسير مثل هذه العمليات بقدر الإمكان وفقا للقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية السارية.

(5) ينبغي للشركات متعددة الجنسيات في قطاع السياحة ألا تستغل مراكز القوة التي تشغلها أحيانًا، حرصا على عامل لا بديل منه للتضامن في تطوير المبادلات الدولية ونموها الديناميكي؛ وينبغي لها أن تتجنب التحول إلى مطايا لنقل النماذج الثقافية والاجتماعية التي تفرض نفسها بصورة مصطنعة على المجتمعات المضيفة؛ وينبغي لها، مقابل حرية الاستثمار والتجارة التي تتمتّع بها والتي يجب أن تُكفَل لها كليا، أن تدعم أنماط الاستهلاك والإنتاج المحلي والمستدام، وأن تشارك في التنمية المحلية، مع تلافي خفض مساهمتها في اقتصاد البلاد التي تعمل بها عن طريق الإفراط في إعادة أرباحها إلى بلدان المنشأ أو عن طريق الواردات المستحثة.

(6) إن الشراكة وإقامة علاقات متوازنة بين شركات الدول المصدرة والمستقبلة تسهمان في التنمية المستدامة للسياحة وفي توزيع منافع نموّها توزيعًا عادلا.

## اللجنة العالمية لآداب السياحة

**المادَّة 13**

***الولاية***

(1) اللجنة العالمية لآداب السياحة هي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية. ومن دون المساس بالوظائف التي تؤدّيها في ما يتعلّق بالمدوَّنة العالمية لآداب السياحة، تكون اللجنة مسؤولة عن مراقبة تطبيق أحكام هذه الاتفاقية وتنفيذ أي مهام أخرى يعهد بها إليها مؤتمر الدول الأطراف.

(2) تحدِّد اللجنة طرائق تقديم وبحث تقارير الدول الأطراف.

(3) تعتمد اللجنة كلّ سنتين تقريرًا عن تنفيذ وتفسير الاتّفاقية يرفعه الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية إلى الجمعية العامة للمنظّمة وإلى مؤتمر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية.

(4) يجوز للجنة أيضًا، حيثما انطبق، أن تقوم مقام آلية توفيقٍ بين الدول الأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيِّين بالتنمية السياحية وفقًا للبروتوكول الاختياري المُرفق بالاتفاقية الإطارية لآداب السياحة.

**المادَّة 14**

***العضوية***

(1) تُحدِّد الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية، بالتعاون مع مؤتمر الدول الأطراف، تركيبة اللجنة وطرائق تسمية وتعيين أعضائها بما يضمن استقلاليتهم وحيادهم.

(2) تنتخب الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية، بالتعاون مع مؤتمر الدول الأطراف، أعضاء اللجنة مع إيلاء الاعتبار اللازم للتوازن بين الجنسين والتوازن في السنّ والتمثيل الإقليمي والقطاعي المنصف.

**المادَّة 15**

***عمل اللجنة***

(1) يضع أمين العام لمنظمة السياحة العالمية بتصرّف اللجنة فريق العمل المطلوب والموارد المالية اللازمة لأداء وظائفها. وتُدرَج النفقات اللازمة لضمان سير عمل اللجنة ضمن ميزانية المنظّمة بموافقة الجمعية العامة.

(2) تعتمد اللجنة نظامها الداخلي الخاصّ في إطار هذه الاتفاقية. ويُحال نصّ النظام إلى مؤتمر الدول الأطراف والجمعية العامة لمنظّمة السياحة العالمية بغرض النظر والاطّلاع.

## مؤتمر الدول الأطراف

**المادَّة 16**

***التركيبة والمسؤوليات***

(1) يشكِّل مؤتمر الدول الأطراف الهيئة العامَّة لهذه الاتفاقية ويتألف من ممثلين عن جميع الدول الأطراف.

(2) يلتئم مؤتمر الدول الأطراف في دوراتٍ عادية مرة كلّ سنتَين بالتزامن مع انعقاد الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية. ويجوز أن يلتئم المؤتمر في دوراتٍ استثنائية إذا ما قرَّر ذلك أو إذا ما تلقى أمين عام منظمة السياحة العالمية طلبًا بهذا الخصوص من ثلث الدول الأطراف على الأقلّ.

(3) يُشترَط لتحقيق النصاب في اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف حضور غالبية الدول الأطراف.

(4) يعتمد مؤتمر الدول الأطراف نظامه الداخلي الخاصّ والتعديلات ذات الصلة.

(5) يؤدّي مؤتمر الدول الأطراف، من جملة أمور، الوظائف التالية:

أ) بحث واعتماد التعديلات على هذه الاتفاقية وعلى البروتوكول الاختياري للاتفاقية الإطارية بشأن آداب السياحة حيثما انطبق ذلك؛

ب) اعتماد الخطط والبرامج لتنفيذ هذه الاتفاقية؛ واتّخاذ أي تدابير أخرى قد يعتبرها ضرورية لدعم أهداف هذه الاتفاقية؛

ج) وإقرار المبادئ التوجيهية العملية لتنفيذ وتطبيق أحكام الاتّفاقية، التي تُعِدَّها اللجنة العالمية لآداب السياحة بناءً على طلبه.

(6) يجوز لمؤتمر الدول الأطراف أن يدعو مراقبين لحضور اجتماعاته. ويكونُ قبول المراقبين ومشاركتهم خاضعَين للنظام الداخلي لمؤتمر الدول الأطراف.

(7) يجوز لمؤتمر الدول الأطراف أن ينشئ صندوقًا، إذا لزم الأمر، لتغطية أيّ نفقات متّصلة بتطبيق الاتفاقية ولا تؤمّنها منظّمة السياحة العالمية، مع تحديد المساهمة التي يتعيّن أن تقدّمها كلّ دولة من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية.

**المادَّة 17**

***الأمانة***

تؤمّن أمانة منظمة السياحة العالمية الدعم الإداري لمؤتمر الدول الأطراف، حسب المقتضى.

## أحكام ختامية

**المادَّة 18**

***التوقيع***

تُفتَح هذه الاتفاقية للتوقيع عليها من قبل كل الدول الأعضاء في منظمة السياحة العالمية وكلّ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مقر منظمة السياحة العالمية بمدريد من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 لغاية 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

**المادَّة 19**

***التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام***

تخضع هذه الاتفاقية للتصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام إليها من قبل الدول. أمَّا وثائق التصديق والقبول والإقرار والانضمام فتودَع لدى الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية.

**المادَّة 20**

***بدء النفاذ***

(1) تدخل هذه الاتفاقية حيّز النفاذ في اليوم الثلاثين التالي لتاريخ إيداع الوثيقة العاشرة للتصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام.

(2) بالنسبة إلى كل دولةٍ طرف تقوم بالتصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام، بعد إيداع الوثيقة العاشرة للتصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام، تصبح الاتفاقية نافذة في اليوم الثلاثين التالي لتاريخ إيداع الدولة الطرف لوثائقها.

**المادَّة 21**

***تعديل الاتفاقية***

(1) يجوز لأي دولة طرف اقتراح تعديلات على هذه الاتفاقية.

(2) يقوم الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية بإرسال نصّ أيّ تعديلٍ مقترَح إلى جميع الدول الأطراف قبل تسعين يومًا على الأقل من تاريخ افتتاح دورة مؤتمر الدول الأطراف.

(3) تُعتمَد التعديلات بأصوات غالبية الثلثين من الدول الأطراف الحاضرة والمقترعة، وتُحال من قبل الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية إلى الدول الأطراف للتصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام.

(4) تودَع وثائق التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام الخاصَّة بالتعديلات لدى الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية.

(5) تدخل التعديلات المعتمدة وفقًا للفقرة 3 حيِّز التنفيذ، بالنسبة إلى تلك الدول الأطراف التي قامت بالتصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام إلى هذه التعديلات، في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ استلام الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية وثائق التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام الخاصَّة بخمس دول على الأقلّ من الدول الأطراف في هذه الاتّفاقية. بعد ذلك، تدخل التعديلات حيّز النفاذ بالنسبة إلى أي دولة طرف أخرى في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع تلك الدولة الطرف وثائقها.

(6) بعد دخول تعديلات هذه الاتفاقية حيِّز التنفيذ، فإنّ أيّ دولة طرف جديدة في الاتّفاقية تصبح تلقائيًا طرفًا فيها بحسب صيغتها المعدّلة.

**المادَّة 22**

***النقض***

(1) تبقى هذه الاتفاقية سارية لأجلٍ غير مُحدَّد، لكن يجوز لأي دولة طرف نقضها في أي وقتٍ من الأوقات بموجب إشعارٍ خطي. تودَع وثيقة النقض لدى الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية. وبعد سنة واحدة من تاريخ إيداع وثيقة النقض، يبطل سريان الاتفاقية بالنسبة إلى الدولة الطرف الناقضة، ولكنَّها تبقى نافذة بالنسبة إلى الدول الأطراف الأخرى.

(2) لا يؤثر النقض على الالتزامات المالية المتبقية المحتملة للدولة الطرف الناقضة، أو أيّ طلبٍ للمعلومات أو للمساعدة، أو أي إجراء للتسوية السلمية للمنازعات، إذا ما بدأ خلال الفترة التي كانت الاتّفاقية سارية فيها بالنسبة إلى الدولة الطرف الناقضة.

**المادَّة 23**

***تسوية المنازعات***

إنَّ أي نزاعٍ قد ينشأ بين الدول الأطراف حول تطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية يُعالج عن طريق القنوات الدبلوماسية، أو في حال فشلت هذه الأخيرة، فعن طريق أي وسيلة أخرى من وسائل التسوية السلمية التي تقرِّرها الدول الأطراف المعنية، بما في ذلك، حيث ينطبق الأمر، آلية التوفيق التي ينص عليها البروتوكول الاختياري.

**المادَّة 24**

***النصوص الأصلية***

تعتبر النصوص العربية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية لهذه الاتفاقية متساوية في حجيتها القانونية.

**المادَّة 25**

**الإيداع**

(1) يكون الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية الجهة الوديعة لهذه الاتفاقية.

(2) يقدِّم الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية نُسخًا مصدقة طبق الأصل إلى كلّ دولة من الدول الأطراف الموقّعة.

(3) يقوم الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية بإعلام الدول الأطراف بالتواقيع، وإيداعٍ وثائق التصديق، والقبول، والإقرار والانضمام، والتعديلاتٍ، والنقض.

**المادَّة 26**

***التسجيل***

وفقا للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، تُسجَّل هذه الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة من قبل الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية.

إثباتًا لما تقدَّم، قام الموقِّعون أدناه، المفوضون حسب الأصول لهذا الغرض، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

سانت بطرسبرغ، الإتحاد الروسي، في 12 أيلول/سبتمبر 2019

# بروتوكول اختياري للاتفاقية الإطارية لآداب السياحة

نحن الأطراف المتعاقدة السامية،

*وقد أبرمنا الاتفاقية الإطارية لآداب السياحة (المُشار إليها في ما يلي بـ"الاتفاقية") كإطارٍ مرجعي أساسي لتنمية السياحة المسؤولة والمستدامة والمتاحة للجميع،*

*وإذ ندرك أنَّه يمكن للمنازعات في قطاع السياحة أحيانًا أن تحدث تصدعا خطيرا في ما للقطاع من آثار إيجابية على التنمية الاجتماعية-الثقافية والاقتصادية المتناغمة والتقدم باتّجاه السلام والازدهار،*

*وإذ نسعى إلى تكملة هذه الاتّفاقية ببروتوكول اختياري، يكون صكًا قانونيًا منفصلًا ومستقلًا ومفتوحًا للدول الأطراف في هذه الاتفاقية، ويوفّر سبيلا لفضّ المنازعات يمكن له توجيه وتقوية تطبيق المبادئ الأخلاقية من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيِّين،*

*وإذ نشجِّع جميع الأطراف على محاولة فض كل المنازعات بطريقةٍ سلمية قبل اللجوء إلى المقاضاة،*

اتفقنا على ما يلي:

1. تقوم اللجنة العالمية لآداب السياحة (المُشار إليها في ما يلي بـ"اللجنة") مقام آلية توفيقٍ مستقلة وطوعية في أي نزاع قد ينشأ بين الدول الأطراف في هذا البروتوكول أو أصحاب المصلحة في التنمية السياحية، في ما يتعلق بتفسير أو تطبيق الاتفاقية.

2. يجوز أن يحال إلى اللجنة أيّ نزاع بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف في هذا البروتوكول، أو بين دولةٍ طرف وواحدٍ أو أكثر من أصحاب المصلحة.

3. طالما اتفق الأطراف على إحالة النزاع إلى اللجنة، يتعيَّن عليهم تقديم إفاداتٍ خطية مرفقة بكل الوثائق وغيرها من الأدلة الضرورية، إلى رئيس اللجنة الذي يقوم بتشكيل لجنة فرعية من ثلاثة أعضاء يكونون مسؤولين عن النظر في النزاع ووضع توصياتٍ مناسبة تشكل أساسًا لتسوية.

4. يجوزُ للجنة الفرعية، بغية اعتماد توصيات ملائمة، أن تطلب من الأطراف توفير معلومات إضافية، كما يجوز لها أن تستمع إليهم نزولًا عند طلبهم إذا ما رأت في الأمر فائدة؛ ويتحمَّل أطراف النزاع النفقات اللازمة المترتبة على إجراء المصالحة. وإنَّ فشل أحد الأطراف في المثول أمام اللجنة، على الرغم من إعطائه فرصة معقولة للمشاركة، لا يمنع اللجنة الفرعية من اعتماد توصياتها.

5. تعلن اللجنة توصيات اللجنة الفرعية في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ إحالة النزاع إليها، ما لم يتّفق أطراف المنازعة على خلاف ذلك. ويبلِّغ أطراف النزاع رئيس اللجنة بأي تسويةٍ يتمّ التوصل إليها على أساس التوصيات وبأي إجراءٍ يُتّخذ لتنفيذ هذه التسوية.

6. في حال فشل الأطراف في الاتفاق على شروط التسوية النهائية في غضون شهرين من تاريخ إعلان التوصيات، يجوز للأطراف بشكلٍ مستقلٍ أو مشترك إحالة النزاع إلى جلسةٍ عامَّة للجنة.

7. تعتمد الجلسة العامَّة للجنة قرارًا يتم إبلاغه إلى أطراف النزاع، وتعميمه إذا ما قبل الأطراف بذلك. وإذا وافق أطراف النزاع على القرار، يُطلب منهم تطبيقه في أقرب فرصة ممكنة، ويتعين عليهم توفير معلوماتٍ في الوقت المناسب إلى رئيس اللجنة حول الإجراءات المتخذة لتطبيق القرار الآنف الذكر.

8. يجوز لأي دولة طرف، عند التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام، أو في أي تاريخٍ لاحق، أن تعلن، إزاء أي دولة طرف أخذت على عاتقها الالتزام نفسه، أن تعتبر قرار اللجنة ملزما في أي نزاع يشمله هذا البروتوكول ولم يتمّ التوصّل إلى تسوية له وفقًا للفقرة 4.

9. يجوز للمؤسَّسات والشركات السياحية، وكذلك جمعياتها، أن تدرج في وثائقها التعاقدية حكما يجعل قرارات اللجنة ملزمة في علاقاتها مع الأطراف المتعاقدة.

10. باستثناء الحالات التي تُقدَّم فيها عناصر جديدة إليها، لا تنظر اللجنة في مسائل سبق لها أن تناولتها (مبدأ عدم المحاكمة مرتين بالجرم نفسه)، وتقوم بإعلام أطراف النزاع بناء على ذلك.

11. يكون هذا البروتوكول مفتوحا أمام الدول الأطراف في الاتفاقية للتصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام. وتسري القواعد الخاصة بالتعديل والنقض في الإتفاقية على هذا البروتوكول مع إجراء التغييرات والتعديلات اللازمة. ويشكِّل البروتوكول ملحقًا للاتفاقية بالنسبة إلى الدول التي صدقت عليها أو قبلت بها أو أقرتها أو انضمت إليها.

12. يشكِّل نقض الاتفاقية نقضًا فوريًا لهذا البروتوكول. ويصبح النقض ساري المفعول بعد سنةٍ من استلام صك النقض. ولكنْ تبقى الدول الأطراف التي تنقض البروتوكول مُلزمةً بأحكامه في ما يتعلق بأي نزاعٍ يمكن أن يكون قد أحيل إلى اللجنة قبل نهاية فترة السنة المذكورة أعلاه.

13. يدخل البروتوكول حيّز التنفيذ في اليوم الثلاثين التالي لتاريخ إيداع الصك الثاني للتصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام.

14. بالنسبة إلى كل دولةٍ طرف تصدِّق على البروتوكول أو تقبل به أو تقرّ أو تنضم إليه بعد إيداع الصك الثاني للتصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام، يدخل البروتوكول حيّز التنفيذ في اليوم الثلاثين التالي لإيداع الدولة الطرف المعنية صك التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام.

شهادة على ما تقدَّم، قام الموقِّعون أدناه، المفوضون حسب الأصول لهذا الغرض، بالتوقيع على هذا البروتوكول.

سانت بطرسبرغ، الإتحاد الروسي، في 12 أيلول/سبتمبر 2019

**FRAMEWORK CONVENTION ON TOURISM ETHICS**

THE HIGH CONTRACTING PARTIES,

*Desiring to develop tourism with a view to contributing to economic development, international understanding, peace, prosperity and universal respect for, and observance of, human rights and freedoms for all without distinction of any kind such as race, colour, gender, language, religion, political or other opinion, national or social origin, property, age, birth or other status,*

*Considering that tourism has the potential to contribute directly or indirectly to the Sustainable Development Goals of the 2030 Agenda for Sustainable Development, and in particular with regard to inclusive and sustainable economic growth, full and productive employment and decent work for all, sustainable consumption and production and the sustainable use of oceans and marine resources and the terrestrial ecosystem,*

*Firmly believing that, through the direct, spontaneous and non-mediatized contacts it engenders between men and women of different cultures and lifestyles, tourism represents a vital force for peace and a factor of friendship and understanding among the peoples of the world,*

*In keeping with the rationale of reconciling environmental protection, economic development and the fight against poverty in a sustainable manner, as formulated by the United Nations in 1992 at the "Earth Summit" of Rio de Janeiro, expressed in Agenda 21, adopted on that occasion, and reiterated by the "Earth Summits" of Johannesburg in 2002 and Rio in 2012 (Rio + 20),*

*Taking into account the swift and continued growth, both past and foreseeable, of the tourism activity, whether for leisure, business, culture, religious or health purposes and other special interest tourism products and segments, and its powerful effects, both positive and negative, on the environment, the economy and the society of both generating and receiving countries, on local communities and indigenous peoples, as well as on international relations and exchanges,*

*Aiming to promote responsible, sustainable and universally accessible tourism in the framework of the right of all persons to use their free time for leisure pursuits or travel with respect for the choices of society of all peoples,*

*Firmly convinced that, provided a number of principles and a certain number of rules are observed, responsible and sustainable tourism is by no means incompatible with the growing liberalization of the conditions governing the provision of goods and services and under whose aegis the enterprises of this sector operate and that it is necessary to reconcile, in this context, environment with economic and social development, openness to international trade with protection of social and cultural identities,*

*Considering that, with such an approach, all the stakeholders in tourism development – national, regional and local administrations, enterprises, business associations, workers in the sector, non-governmental organizations and bodies of all kinds related to the tourism sector, as well as host communities, the media and the tourists themselves, including excursionists – have different albeit interdependent responsibilities in the individual and societal development of tourism and that the formulation of their individual rights and duties will contribute to meeting this aim,*

*Emphasizing that, also in the field of tourism, both the State and the enterprises share the responsibility of advancing the protection and respect of human rights in the business context*

*as laid down by the Guiding Principles on Business and Human Rights unanimously adopted by the UN Human Rights Council in its resolution 17/4 of 16 June 2011,*

*Referring to the Conventions adopted by the International Labour Organization (ILO) covering subjects that are considered as fundamental principles and the rights at work: freedom of association and the effective recognition of the right to collective bargaining; the elimination of forced or compulsory labour; the abolition of child labour; the elimination of discrimination in respect of employment and occupation,*

*Recalling resolution A/RES/406(XIII) of 1999 adopted by the General Assembly of the World Tourism Organization (hereinafter referred to as "UNWTO") in which it solemnly adopted the Global Code of Ethics for Tourism,*

*Recalling resolution A/RES/668(XXI) of 2015 whereby the General Assembly of the UNWTO expressed its wish to convert the Global Code of Ethics for Tourism into a legally binding treaty in order to reinforce its effectiveness at the international and national level,*

*Considering that the World Committee on Tourism Ethics (hereinafter referred to as "the Committee") established in 2001 under resolution A/RES/438(XIV) is a subsidiary organ of the UNWTO General Assembly,*

*Convinced that this Framework Convention (hereinafter referred to as "the Convention") will enhance the advancement of a more sustainable and ethical tourism as stated in the Global Code of Ethics for Tourism,*

*Aiming to supplement the present Framework Convention with an Optional Protocol, which is a separate and independent legal instrument open to the States Parties to this Convention, providing a process for the settlement of disputes that can guide and strengthen the implementation of the ethical principles by all stakeholders concerned,*

*Inspired by the resolutions and decisions related to the implementation of the Global Code of Ethics for Tourism, adopted by the UNWTO General Assembly and the Executive Council,*

*Reaffirming that, as a specialized agency of the United Nations, UNWTO, as well as its Member States, is guided in its activities by the Charter of the United Nations, relevant United Nations resolutions and the generally accepted norms and principles of international law,*

*Have agreed as follows:*

## GENERAL PROVISIONS

### Article 1

### *Definitions*

For the purposes of this Convention and unless otherwise provided in particular provisions, the following definitions shall apply:

*(a)* *ethical principles in tourism* means the principles set out in this Convention in Articles 4 to 12 below.
*(b)* *tourism* refers to the activities of visitors, whether tourists or excursionists.
*(c)* *tourist* means a person taking a trip which includes an overnight stay to a main destination outside his/her usual environment, for less than a year, for any main purpose (business, leisure or other personal purpose) other than to be employed by a resident entity in the country or place visited.
*(d)* *excursionist* means a person taking a trip which does not include an overnight stay to a main destination outside of his/her usual environment. For the purpose of this Convention any reference to tourists constitutes at the same time a reference to excursionists.
*(e)* *stakeholders in tourism development* includes:
  (i) national governments;
  (ii) local governments with specific competence in tourism matters;
  (iii) tourism establishments and tourism enterprises, including their associations;
  (iv) institutions engaged in financing tourism projects;
  (v) tourism employees and professionals;
  (vi) trade unions of tourism employees;
  (vii) tourists and excursionists;
  (viii) local populations and host communities at tourism destinations through their representatives; and
  (ix) other juridical and natural persons having stakes in tourism development including non-governmental organizations specializing in tourism and directly involved in tourism projects and the supply of tourism services.
*(f)* *Tourism resources* mean natural and cultural resources that have the potential to attract tourists.

### Article 2

### *Aim and scope*

(1) The present Convention aims to promote responsible, sustainable and universally accessible tourism through the implementation of the ethical principles in tourism.

(2) The present Convention refers to all stakeholders in tourism development within the meaning of Article 1(e) in the observance of the ethical principles in tourism.

### Article 3

### *Means of implementation*

(1) States Parties shall promote responsible, sustainable and universally accessible tourism by formulating policies that are consistent with the ethical principles in tourism set out in the Convention.

(2) States Parties shall respect and promote the ethical principles in tourism, especially through encouraging tourism enterprises and bodies to reflect these principles in their contractual instruments and make reference to them in their codes of conduct or professional rules.

(3) States Parties shall periodically submit a report to the World Committee on Tourism Ethics concerning any measures taken or envisaged for the implementation of this Convention.

(4) States Parties, which are also parties to the Optional Protocol to the Framework Convention on Tourism Ethics, shall promote among tourism enterprises and bodies the conciliation mechanism provided for in the Optional Protocol.

## ETHICAL PRINCIPLES IN TOURISM

### Article 4

***Tourism's contribution to mutual understanding and respect between peoples and societies***

(1) The understanding and promotion of the ethical values common to humanity, with an attitude of tolerance and respect for the diversity of religious, philosophical and moral beliefs, are both the foundation and the consequence of responsible tourism; stakeholders in tourism development and tourists themselves should observe the social and cultural traditions and practices of all peoples, including those of minorities and indigenous peoples and recognize their worth.

(2) Tourism activities should be conducted in harmony with the attributes and traditions of the host regions and countries and in respect for their laws, practices and customs.

(3) The host communities, on the one hand, and local professionals, on the other, should acquaint themselves with and respect the tourists who visit them and find out about their lifestyles, tastes and expectations; the education and training imparted to professionals contribute to a hospitable welcome.

(4) It is the task of the public authorities to provide protection also for tourists and their belongings; they must pay attention to the safety of foreign tourists; if necessary, they should facilitate the introduction of means of information, prevention, security, insurance and assistance consistent with their needs; any attacks, assaults, kidnappings or threats against tourists or workers in the tourism industries, as well as the willful destruction of tourism facilities or of elements of cultural or natural heritage should be severely condemned and punished in accordance with their respective national laws.

(5) When travelling, tourists should not commit any criminal act or any act considered criminal by the laws of the country visited and abstain from any conduct felt to be offensive or injurious by the local populations, or likely to damage the local environment; they should refrain from all trafficking in illicit drugs, arms, antiquities, protected species and products and substances that are dangerous or prohibited by national regulations.

(6) Tourists have the responsibility to acquaint themselves, even before their departure, with the characteristics of the countries they are preparing to visit; they must be aware of the health and security risks inherent in any travel outside their usual environment and behave in such a way as to minimize those risks.

### Article 5

***Tourism as a vehicle for individual and collective fulfillment***

(1) Tourism, the activity most frequently associated with rest and relaxation, sport and access to culture and nature, should be planned and practiced as a privileged means of individual and collective fulfillment; when practiced with a sufficiently open mind, it is an irreplaceable factor of self-education, mutual tolerance and for learning about the legitimate differences between peoples and cultures and their diversity.

(2) Tourism activities should respect the equality of men and women; they should promote human rights and, more particularly, the individual rights of the most vulnerable groups, notably children, the elderly, persons with disabilities, ethnic minorities and indigenous peoples.

(3) The exploitation of human beings in any form, particularly sexual, especially when applied to children, conflicts with the fundamental aims of tourism and is the negation of tourism; as such, in accordance with international law, it should be energetically combated with the cooperation of all the States concerned and penalized without concession by the national legislation of both the countries visited and the countries of the perpetrators of these acts, even when they are carried out abroad.

(4) Travel for purposes of health, education and spiritual, cultural or linguistic exchanges is particularly beneficial and deserve encouragement.

(5) The introduction into curricula of education about the value of tourism exchanges, their economic, social and cultural benefits, and also their risks, should be encouraged.

## Article 6

### *Tourism, a factor of environmental sustainability*

(1) All the stakeholders in tourism development should safeguard the natural environment with a view to achieving sound, continuous and sustainable economic growth geared to satisfying equitably the needs and aspirations of present and future generations.

(2) All forms of tourism development that are conducive to saving rare and precious natural resources, in particular water and energy, as well as avoiding so far as possible waste production, should be given priority and encouraged by national, regional and local public authorities.

(3) The staggering in time and space of tourist flows, particularly those resulting from paid leave and school holidays, and a more even distribution of holidays should be sought so as to reduce the pressure of tourism activity on the environment and enhance its beneficial impact on the tourism industries and the local economy.

(4) Tourism infrastructure should be designed and tourism activities programmed in such a way as to protect the natural heritage composed of ecosystems and biodiversity and to preserve endangered species of wildlife; the stakeholders in tourism development, and especially professionals, should agree to the imposition of limitations or constraints on their activities when these are exercised in particularly sensitive areas: desert, polar or high mountain regions, coastal areas, tropical forests or wetlands, propitious to the creation of nature reserves or protected areas.

(5) Nature tourism and ecotourism are recognized as being particularly conducive to enriching and enhancing the standing of tourism, provided they respect the natural heritage and local populations and are in keeping with the carrying capacity of the sites.

## Article 7

### *Tourism, a user of cultural resources and a contributor to their enhancement*

(1) Tourism resources are fundamental elements of the civilization and culture of peoples; the inhabitants in whose territories they are situated have particular rights and obligations to them.

(2) Tourism policies and activities should be conducted with respect for the artistic, archaeological and cultural heritage, which they should protect and pass on to future generations; particular care should be devoted to preserving monuments, worship sites, archaeological and historic sites as well as upgrading museums which must be widely open and accessible to tourism visits; no excessive obstacles should be placed to public access to privately-owned cultural property and monuments, with respect to the rights of their owners, as well as to worship sites, without prejudice to normal needs of worship.

(3) Financial resources derived from visits to cultural sites and monuments should, at least in part, be used for the upkeep, safeguard, development and embellishment of this heritage.

(4) Tourism activity should be planned in such a way as to allow traditional cultural products, crafts and folklore to survive and flourish, rather than causing them to degenerate and become standardized.

## Article 8

### *Tourism, a beneficial activity for host countries and communities*

(1) Local populations should be associated with tourism activities and share equitably in the economic, social and cultural benefits they generate, and particularly in the direct and indirect creation of jobs resulting from them.

(2) Tourism policies should be applied in such a way as to help to raise the standard of living of the populations of the regions visited and meet their needs; the planning and architectural approach to and operation of tourism resorts and accommodation should aim to integrate them, to the extent possible, in the local economic and social fabric; where skills are equal, priority should be given to local manpower.

(3) Special attention should be paid to the specific problems of coastal areas and island territories and to vulnerable rural or mountain regions, for which tourism often represents a rare opportunity for development in the face of the decline of traditional economic activities.

(4) Tourism professionals, particularly investors, governed by the regulations laid down by the public authorities, should carry out studies of the impact of their development projects on the environment, and on cultural and natural surroundings; they should also deliver, with the greatest transparency and objectivity, information on their future programmes and their foreseeable repercussions and foster dialogue on their contents with the populations concerned.

## Article 9

### *Responsibilities of stakeholders in tourism development*

(1) States Parties should ensure that tourism professionals provide tourists with objective and honest information on their places of destination and on the conditions of travel, hospitality and stays. Tourism professionals should ensure that the contractual clauses proposed to their customers are readily understandable as to the nature, price and quality of the services they commit themselves to providing and the financial compensation payable by them in the event of a unilateral breach of contract on their part.

(2) Tourism professionals, insofar as it depends on them, should show concern, in cooperation with the public authorities, for the security and safety, accident prevention, health protection and food safety of those who seek their services; likewise, they should ensure the existence of suitable systems of insurance and assistance; they should accept the reporting obligations prescribed by national regulations and pay fair compensation in the event of failure to observe their contractual obligations.

(3) Tourism professionals, so far as this depends on them, and if appropriate, should contribute and allow the cultural and spiritual fulfillment of tourists, during their trip.

(4) The public authorities of the generating States and the host countries, in cooperation with the professionals concerned and their associations, should ensure that the necessary mechanisms are in place for the repatriation of tourists in any event.

(5) Governments have the right – and the duty – especially in a crisis, to inform their nationals of the difficult circumstances, or even the dangers they may encounter during their travels abroad; it is their responsibility however to issue such information without prejudicing in an unjustified or exaggerated manner the tourism sector of the host countries and the interests of their own operators; the contents of travel advisories should therefore be the subject of consultation, where applicable, with the authorities of the host countries; recommendations formulated should be strictly proportionate to the gravity of the situations encountered and confined to the geographical areas where the insecurity has arisen; such advisories should be qualified or cancelled as soon as a return to normality permits.

(6) The press, and particularly the specialized travel press and the other media, including modern means of electronic communication, should issue honest and balanced information on events and situations that could influence the flow of tourists; they should also provide accurate and reliable information to the consumers of tourism services; the new communication and electronic commerce technologies should also be developed and used for this purpose; as is the case for the media, they should not in any way promote sexual exploitation in tourism.

## Article 10

### *Right to tourism*

(1) The prospect of direct and personal access to the discovery and enjoyment of the planet's resources constitutes a right equally open to all the world's inhabitants; the increasingly extensive participation in domestic and international tourism should be regarded as one of the best possible expressions of the sustained growth of free time, and obstacles should not be placed in its way.

(2) The right to tourism is a corollary of the right to rest and leisure, including reasonable limitation of working hours and periodic holidays with pay, in compliance with international treaties.

(3) Social tourism, and in particular associative tourism, which facilitates widespread access to leisure, travel and holidays, should be developed with the support of the public authorities.

(4) Family, youth, student and senior tourism and tourism for persons with disabilities, should be encouraged and facilitated.

## Article 11

### *Liberty of tourist movements*

(1) Tourists should benefit, in compliance with international law and national legislation, from the liberty to move within their countries and from one State to another, in accordance with Article 13 of the Universal Declaration of Human Rights; they should have access

to places of transit and stay and to tourism and cultural sites without being subject to excessive formalities or discrimination.

(2) Tourists should have access to all available forms of communication, internal or external; in case of need, they should benefit from prompt and, easy access to local administrative, legal and health services; they should be free to contact their consular representatives in compliance with the international treaties in force.

(3) Tourists should benefit from the same rights as the citizens of the country visited concerning the protection of the personal data and information that they provide, especially when these are stored electronically.

(4) Administrative procedures relating to border crossings whether they fall within the competence of States or result from international agreements, such as visas or health and customs formalities, should be adapted, so far as possible, so as to facilitate to the maximum freedom of travel and widespread access to international tourism; agreements between groups of countries to harmonize and simplify these procedures should be encouraged; specific taxes and levies penalizing the tourism sector and undermining its competitiveness should be gradually phased out or corrected.

(5) So far as the economic situation of the countries from which they come permits, tourists should have access to convertible currencies needed for their travels.

## Article 12

### *Rights of employees and professionals in the tourism sector*

(1) The fundamental rights of employees and professionals in the tourism sector and related activities should be guaranteed under the supervision of the national and local administrations, both of their States of origin and of the host countries with particular care, given the specific constraints linked in particular to the seasonality of their activity, the global dimension of their industries and the flexibility often required of them by the nature of their work.

(2) Employees and self-employed workers in the tourism sector and related activities should be able to access appropriate initial and continuous training; they should be given adequate social protection; job insecurity should be limited so far as possible; and a specific status, with particular regard to their social welfare, should be offered to seasonal workers in the sector.

(3) Any natural or legal person, provided he, she or it has the necessary abilities and skills, should be entitled to develop a professional activity in the field of tourism under existing national laws; entrepreneurs and investors - especially in the area of small and medium-sized enterprises - should be entitled to free access to the tourism sector with a minimum of legal or administrative restrictions.

(4) Exchanges of experience offered to executives and workers, from different countries, contribute to fostering the development of the world tourism sector; these movements should be facilitated so far as possible in compliance with the applicable national laws and international conventions.

(5) As an irreplaceable factor of solidarity in the development and dynamic growth of international exchanges, multinational enterprises of the tourism sector should not exploit the dominant positions they sometimes occupy; they should avoid becoming the vehicles of cultural and social models artificially imposed on the host communities; in exchange for their freedom to invest and trade which should be fully recognized, they should promote local and sustainable consumption and production patterns and involve themselves in local development, avoiding, by the excessive repatriation of their profits or their induced imports, a reduction of their contribution to the economies in which they are established.

(6) Partnership and the establishment of balanced relations between enterprises of generating and receiving countries contribute to the sustainable development of tourism and an equitable distribution of the benefits of its growth.

## WORLD COMMITTEE ON TOURISM ETHICS

### Article 13

### *Mandate*

(1) The World Committee on Tourism Ethics is a subsidiary organ of the UNWTO General Assembly, and notwithstanding the functions performed in relation to the Global Code of Ethics for Tourism, it shall be responsible for monitoring the implementation of the provisions of this Convention and carrying out any other tasks entrusted to it by the Conference of States Parties.

(2) The Committee shall fix the modalities for the submission and examination of the reports of the States Parties.

(3) The Committee shall adopt a biennial report on the implementation and interpretation of the Convention that will be transmitted by the Secretary-General of the UNWTO to the General Assembly of the UNWTO and to the Conference of States Parties to the present Convention.

(4) The Committee may also act, where applicable, as a conciliation mechanism to the States Parties and other stakeholders in tourism development in accordance with the Optional Protocol annexed to the Framework Convention on Tourism Ethics.

### Article 14

### *Composition*

(1) The General Assembly of the UNWTO, in cooperation with the Conference of States Parties, shall determine the composition of the Committee as well as the modalities for the nomination and appointment of its Members with a view to achieving their independence and impartiality.

(2) The General Assembly of the UNWTO, in cooperation with the Conference of States Parties, shall elect the members of the Committee with due regard being paid to gender and age balance and equitable regional and sectorial representation.

### Article 15

### *Functioning*

(1) The Secretary-General of the UNWTO shall place at the Committee’s disposal the personnel and financial resources necessary for the performance of its functions. The expenses necessary to the functioning of the Committee will be entered in the budget of the Organization with the approval of the General Assembly.

(2) The Committee shall adopt its own rules of procedure under the framework of the present Convention. The text of the rules of procedure shall be transmitted to the Conference of States Parties and to the General Assembly of the UNWTO for information.

## CONFERENCE OF STATES PARTIES

### Article 16

### *Composition and responsibilities*

(1) The Conference of States Parties shall be the plenary body of this Convention composed of representatives of all States Parties.

(2) The Conference of State Parties shall meet in ordinary sessions every two years in conjunction with the General Assembly of the UNWTO. It may meet in extraordinary session if it so decides or if the Secretary-General of the UNWTO receives a request to that effect from at least one-third of the States Parties.

(3) The presence of a majority of States Parties shall be necessary to constitute a quorum at meetings of the Conference of States Parties.

(4) The Conference of States Parties shall adopt its own rules of procedure and amendments thereto.

(5) The Conference of States Parties shall perform, *inter alia,* the following functions:

*(a)* considering and adopting amendments to this Convention and to the Optional Protocol to the Framework Convention on Tourism Ethics where applicable;
*(b)* adopting plans and programmes for the implementation of this Convention; and taking any other measures it may consider necessary to further the objectives of this Convention; and
*(c)* approving the operational guidelines for the implementation and application of the provisions of the Convention prepared upon its request by the World Committee on Tourism Ethics.

(6) The Conference of the States Parties may invite observers to its meetings. The admission and participation of observers shall be subject to the rules of procedure of the Conference of States Parties.

(7) The Conference of the States Parties may establish a fund, if necessary, to cover any expenses for the implementation of the Convention that are not met by UNWTO and determine the contribution to be made by each of the States Parties to the present Convention.

### Article 17

### *Secretariat*

The Secretariat of the UNWTO shall provide administrative support to the Conference of States Parties, as necessary.

## FINAL PROVISIONS

### Article 18

### *Signature*

The present Convention shall be open for signature by all Member States of the UNWTO and all Member States of the United Nations at the Headquarters of the UNWTO in Madrid from 16 October 2019 to 15 October 2020.

### Article 19

### *Ratification, acceptance, approval or accession*

The present Convention is subject to ratification, acceptance, approval or accession by States. Instruments of ratification, acceptance, approval and accession shall be deposited with the Secretary-General of the UNWTO.

### Article 20

### *Entry into force*

(1) The present Convention shall enter into force on the thirtieth day following the date of deposit of the tenth instrument of ratification, acceptance, approval or accession.

(2) For each State Party ratifying, accepting, approving or acceding to the Convention after the deposit of the tenth instrument of ratification acceptance, approval or accession, the Convention shall enter into force on the thirtieth day following deposit by such State Party of its instrument of ratification, acceptance, approval or accession

### Article 21

### *Amendment of the Convention*

(1) Any State Party may propose amendments to the present Convention.

(2) The text of any proposed amendment shall be communicated by the Secretary-General of the UNWTO to all States Parties at least ninety days before the opening of the session of the Conference of States Parties.

(3) Amendments shall be adopted by a two-thirds majority vote of States Parties present and voting and shall be transmitted by the Secretary-General of the UNWTO to the States Parties for ratification, acceptance, approval or accession.

(4) Instruments of ratification, acceptance, approval or accession to the amendments shall be deposited with the Secretary-General of the UNWTO.

(5) Amendments adopted in accordance with paragraph 3 shall enter into force for those States Parties having ratified, accepted, approved or acceded to such amendments on the thirtieth day following the date of receipt by the Secretary-General of the UNWTO of the instruments of ratification, acceptance, approval or accession of at least five of the States Parties to this Convention. Thereafter the amendments shall enter into force for any other State Party on the thirtieth day after the date on which that State Party deposits its instrument.

(6) After entry into force of an amendment to this Convention, any new State Party to the Convention shall become a State Party to the Convention as amended.

**Article 22**

***Denunciation***

(1) The present Convention shall remain in force indefinitely, but any State Party may denounce it at any time by written notification. The instrument of denunciation shall be deposited with the Secretary-General of the UNWTO. After one year from the date of deposit of the instrument of denunciation, the Convention shall no longer be in force for the denouncing State Party, but shall remain in force for the other States Parties.

(2) The denunciation shall not affect the possible remaining financial obligation of the denouncing State Party, any requests for information or assistance made, or procedure for the peaceful settlement of disputes commenced during the time the Convention is in force for the denouncing State Party.

**Article 23**

***Dispute settlement***

Any dispute that may arise between States Parties as to the application or interpretation of this Convention shall be resolved through diplomatic channels or, failing which, by any other means of peaceful settlement decided upon by the States Parties involved, including, where applicable, the conciliation mechanism provided for in the Optional Protocol.

**Article 24**

***Authentic texts***

The Arabic, English, French, Russian and Spanish texts of this Convention shall be regarded as equally authentic.

**Article 25**

***Depositary***

(1) The Secretary-General of the UNWTO shall be the depositary of this Convention.

(2) The Secretary-General of the UNWTO shall transmit certified copies to each of the signatory States Parties.

(3) The Secretary-General of the UNWTO shall notify the States Parties of the signatures, of the deposits of instruments of ratification, acceptance, approval and accession, amendments and denunciation.

**Article 26**

***Registration***

In conformity with Article 102 of the Charter of the United Nations, this Convention shall be registered with the Secretary-General of the United Nations by the Secretary-General of the UNWTO.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized to that effect, have signed this Convention.

DONE at Saint Petersburg, Russian Federation, on 12 September 2019

**OPTIONAL PROTOCOL TO THE FRAMEWORK CONVENTION ON TOURISM ETHICS**

THE HIGH CONTRACTING PARTIES,

*Having concluded the Framework Convention on Tourism Ethics (hereinafter referred to as "the Convention") as a fundamental frame of reference for the development of responsible, sustainable and universally accessible tourism,*

*Recognizing that disputes in the tourism sector may sometimes seriously disrupt the positive impacts of the sector towards a harmonious socio-cultural and economic development and the advancement of peace and prosperity,*

*Aiming to supplement the present Framework Convention with an Optional Protocol, which is a separate and independent legal instrument open to the States Parties of this Convention, providing a process for the settlement of disputes that can guide and strengthen the implementation of the ethical principles by all stakeholders concerned,*

*Encouraging all parties to try to resolve all disputes in a peaceful manner before resorting to litigation,*

Have agreed as follows:

1. The World Committee on Tourism Ethics (hereinafter referred to as "the Committee") shall act as an independent and voluntary conciliation mechanism for any dispute that may arise among States Parties to the present Protocol, or stakeholders in tourism development, concerning the interpretation or application of the Convention.

2. Any dispute between two or several States Parties to the present Protocol, or a State Party and one or more stakeholders may be referred to the Committee.

3. In so far as the Parties agree to submit the dispute to the Committee, they shall present written statements, accompanied by all documents and other evidence as deemed necessary to the Chairperson of the Committee who shall appoint a sub-committee of three members responsible for examining the dispute and for formulating recommendations suitable to form the basis of a settlement.

4. In order to adopt relevant recommendations, the sub-committee may ask the Parties for additional information and, if deemed useful, may hear them at their request; the necessary expenses incurred by the conciliation procedure shall be borne by the Parties in dispute. The failure of one of the Parties to appear even though it has been given a reasonable opportunity to participate shall not prevent the sub-committee from adopting its recommendations.

5. Unless otherwise agreed by the Parties in dispute, the Committee shall announce recommendations of the sub-committee within three months from the date on which the dispute was referred to it. The Parties in dispute shall inform the Chairperson of the Committee of any settlement reached on the basis of the recommendations and of any action taken to implement such settlement.

6. If within a period of two months after notification of the recommendations the Parties in dispute have failed to agree on the terms of a final settlement, the Parties may separately or jointly refer the dispute to a plenary session of the Committee.

7. The plenary session of the Committee shall adopt a decision that shall be notified to the Parties in dispute and, if the Parties in dispute agree so, made public. If the Parties in dispute agree with the decision, they will be requested to apply it at the earliest possible opportunity and they shall provide information in due course to the Chairperson of the Committee on the actions they have taken to implement the abovementioned decision.

8. A State Party may, at the time of ratification, acceptance, approval or accession, or any subsequent date, declare that it agrees with respect to any other State Party assuming the same obligation, to consider binding the decision of the Committee in any dispute covered by this Protocol on which no settlement has been reached in accordance with paragraph 4.

9. Tourism establishments and tourism enterprises, as well as their associations, may include in their contractual documents a provision making the decisions of the Committee binding in their relations with their contracting parties.

10. Except in cases where new elements have been submitted to it, the Committee shall not consider matters it has already dealt with (*non bis in idem*) and will inform the Parties in dispute accordingly.

11. The present Protocol is open to the ratification, acceptance, approval or accession to the States Parties to the Convention. The rules concerning the amendment and denunciation of the Convention shall apply mutatis mutandis to the Protocol. The Protocol shall form an Annex to the Convention for the States having ratified, accepted, approved or acceded to it.

12. Denunciation of the Convention shall involve the immediate denunciation of this Protocol. The denunciation shall take effect one year after the receipt of the instrument of denunciation. However, States Parties denouncing the Protocol shall remain bound by its provisions in respect of any dispute which may have been referred to the Committee before the end of the one-year period provided for above.

13. The Protocol shall enter into force on the thirtieth day following the date of deposit of the second instrument of ratification, acceptance, approval or accession.

14. For each State Party ratifying, accepting, approving or acceding to the Protocol after the deposit of the second instrument of ratification, acceptance, approval or accession, the Protocol shall enter into force on the thirtieth day following the deposit by such State Party of its instrument of ratification, acceptance, approval or accession.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized to that effect, have signed the present Protocol.

DONE at Saint Petersburg, Russian Federation, on 12 September 2019

**CONVENTION-CADRE RELATIVE À L'ÉTHIQUE DU TOURISME**

LES HAUTES PARTIES CONTRACTANTES,

*Souhaitant développer le tourisme en vue de contribuer à l'expansion économique, à la compréhension internationale, à la paix, à la prospérité ainsi qu'au respect universel et à l'observation des droits de l'homme et des libertés pour tous, sans distinction aucune, notamment de race, de couleur, de sexe, de langue, de religion, d'opinion politique ou de toute autre opinion, d'origine nationale ou sociale, de fortune, d'âge, de naissance ou de toute autre situation,*

*Considérant que le tourisme a le potentiel de contribuer, directement ou indirectement, aux objectifs de développement durable énoncés dans le Programme de développement durable à l'horizon 2030, en particulier eu égard à une croissance économique partagée et durable, au plein emploi productif et à un travail décent pour tous, à la consommation et à la production durables, à l'exploitation de manière durable des océans et des ressources marines ainsi qu'à l'écosystème terrestre,*

*Profondément convaincues que, par les contacts directs, spontanés et non médiatisés qu'il permet entre des hommes et des femmes de cultures et de modes de vie différents, le tourisme représente une force vive au service de la paix ainsi qu'un facteur d'amitié et de compréhension entre les peuples du monde,*

*S'inscrivant dans une logique tendant à concilier durablement protection de l'environnement, développement économique et lutte contre la pauvreté, telle que formulée par les Nations Unies en 1992 lors du « Sommet de la Terre » de Rio de Janeiro, exprimée dans le Programme Action 21, adopté à cette occasion, et réitérée aux sommets de la Terre de Johannesburg en 2002 et de Rio en 2012 (Rio+20),*

*Prenant en compte la croissance rapide et continue, aussi bien passée que prévisible, de l'activité touristique, que celle-ci résulte de motifs de loisirs, d'affaires, de culture, de religion ou de santé ou qu'elle corresponde à d'autres produits et segments touristiques particuliers, et ses effets puissants, tant positifs que négatifs, sur l'environnement, l'économie et la société des pays tant émetteurs que récepteurs, sur les communautés locales et les peuples autochtones, comme sur les relations et les échanges internationaux,*

*Ayant pour but de promouvoir un tourisme responsable, durable et accessible à tous dans le cadre du droit de toute personne d'utiliser son temps libre à des fins de loisirs ou de voyages et dans le respect des choix de société de tous les peuples,*

*Fermement convaincues qu'au prix du respect d'un certain nombre de principes et d'un certain nombre de règles, un tourisme responsable et durable n'est nullement incompatible avec la libéralisation accrue des conditions qui président à la fourniture de biens et de services et sous l'égide desquelles opèrent les entreprises de ce secteur, et qu'il est nécessaire, dans ce contexte, de concilier environnement avec développement économique et social, ouverture au commerce international avec protection des identités sociales et culturelles,*

*Considérant que, dans une telle démarche, toutes les parties prenantes du développement du tourisme – administrations nationales, régionales et locales, entreprises, associations professionnelles, travailleurs du secteur, organisations non gouvernementales et organismes de toute nature liés au secteur du tourisme, mais aussi les communautés d'accueil, les médias et les touristes eux-mêmes, y compris les excursionnistes – exercent des responsabilités différenciées mais interdépendantes dans la valorisation individuelle et sociétale du tourisme et que la formulation des droits et devoirs de chacun contribuera à la réalisation de cet objectif,*

*Soulignant que, dans le domaine du tourisme aussi, l'État et les entreprises ont la responsabilité commune de promouvoir la protection et le respect des droits de l'homme dans le*

*contexte de l'activité commerciale, comme établi dans les Principes directeurs relatifs aux entreprises et aux droits de l'homme adoptés à l'unanimité par le Conseil des droits de l'homme de l'Organisation des Nations Unies aux termes de sa résolution 17/4 du 16 juin 2011,*

*Se référant aux conventions adoptées par l'Organisation internationale du Travail (OIT) traitant de sujets considérés comme des principes et droits fondamentaux au travail : liberté syndicale et reconnaissance effective du droit à la négociation collective ; élimination du travail forcé ou obligatoire ; abolition du travail des enfants ; élimination de la discrimination en matière d'emploi et de profession,*

*Rappelant la résolution A/RES/406(XIII) de l'Assemblée générale de l'Organisation mondiale du tourisme (ci-après « l'OMT ») de 1999 par laquelle elle a adopté solennellement le Code mondial d'éthique du tourisme,*

*Rappelant la résolution A/RES/668(XXI) de l'Assemblée générale de l'OMT de 2015 par laquelle elle s'est déclarée favorable à la conversion du Code mondial d'éthique du tourisme en traité juridiquement contraignant pour en renforcer l'efficacité aux niveaux international et national,*

*Considérant que le Comité mondial d'éthique du tourisme (ci-après « le Comité »), institué en 2001 en vertu de la résolution A/RES/438(XIV) de l'Assemblée générale de l'OMT, en est un organe subsidiaire,*

*Convaincues que la présente Convention-cadre (ci-après « la Convention ») favorisera la promotion d'un tourisme plus durable et éthique comme exposé dans le Code mondial d'éthique du tourisme,*

*Désireuses de compléter la présente Convention-cadre par un Protocole facultatif, lequel est un instrument juridique séparé et indépendant ouvert aux États parties à la présente Convention, offrant un mécanisme de règlement des différends propre à guider et à renforcer l'application des principes éthiques par toutes les parties prenantes concernées,*

*Inspirées par les résolutions et les décisions concernant l'application du Code mondial d'éthique du tourisme ayant été adoptées par l'Assemblée générale et par le Conseil exécutif de l'OMT,*

*Réaffirmant que l'OMT, en sa qualité d'institution spécialisée des Nations Unies, est, à l'instar de ses États membres, guidée dans ses activités par la Charte des Nations Unies, par les résolutions pertinentes des Nations Unies et par les normes et les principes généralement acceptés du droit international,*

*Sont convenues de ce qui suit :*

## DISPOSITIONS GÉNÉRALES

### Article premier

### *Définitions*

Aux fins de la présente Convention et sauf stipulation contraire dans des dispositions particulières, les définitions ci-après s'appliquent:

*a)* On entend par *principes éthiques dans le tourisme* les principes énoncés dans la présente Convention aux articles 4 à 12 plus bas.

*b)* Le *tourisme* s'entend de l'activité des visiteurs, qu'ils soient des touristes ou des excursionnistes.

*c)* Un *touriste* est une personne qui fait un voyage comprenant un séjour d'une nuit vers une destination principale située en dehors de son environnement habituel, pour une durée inférieure à un an et pour un motif principal (affaires, loisirs ou autre motif personnel) non lié à l'emploi par une entité résidente dans le pays ou le lieu visité.

*d)* On entend par *excursionniste* une personne qui fait un voyage ne comprenant pas de séjour d'une nuit vers une destination principale située en dehors de son environnement habituel. Aux fins de la présente Convention, toute référence aux touristes renvoie également aux excursionnistes.

*e)* Les *parties prenantes du développement du tourisme* comprennent :

i) Les gouvernements nationaux ;
ii) Les collectivités locales ayant spécifiquement compétence en matière de tourisme ;
iii) Les établissements touristiques et les entreprises touristiques, y compris leurs associations ;
iv) Les institutions intervenant dans le financement de projets touristiques ;
v) Les salariés et les professionnels du tourisme ;
vi) Les syndicats de salariés du tourisme ;
vii) Les touristes et les excursionnistes ;
viii) Les populations locales et les communautés réceptrices dans les destinations touristiques par le biais de leurs représentants ; et
ix) Les autres personnes physiques et morales concernées par le développement du tourisme, y compris les organisations non gouvernementales spécialisées dans le tourisme et directement impliquées dans des projets touristiques et l'offre de services touristiques.

*f)* On entend par *ressources touristiques* les ressources naturelles et culturelles ayant le potentiel d'attirer des touristes.

### Article 2

### *Objet et champ d'application*

1) La présente Convention vise à promouvoir un tourisme responsable, durable et accessible à tous grâce à l'application de principes éthiques dans le tourisme.

2) La présente Convention s'adresse à toutes les parties prenantes du développement du tourisme au sens de l'alinéa e) de l'article premier aux fins du respect de principes éthiques dans le tourisme.

## Article 3

### *Moyens de mise en œuvre*

1) Les États parties œuvrent en faveur d'un tourisme responsable, durable et accessible à tous en formulant des politiques conformes aux principes éthiques dans le tourisme énoncés dans la Convention.

2) Les États parties respectent les principes éthiques dans le tourisme et en font la promotion, en particulier en encourageant les entreprises et les organismes de tourisme à s'en inspirer dans leurs instruments contractuels et à les citer dans leurs codes de conduite ou règles professionnelles.

3) Les États parties remettent à intervalles périodiques un rapport au Comité mondial d'éthique du tourisme concernant toute mesure prise ou envisagée pour l'application de la présente Convention.

4) Les États parties qui sont aussi parties au Protocole facultatif se rapportant à la Convention-cadre relative à l'éthique du tourisme assurent la promotion, auprès des entreprises et des organismes de tourisme, du mécanisme de conciliation prévu par le Protocole facultatif.

## PRINCIPES ÉTHIQUES DANS LE TOURISME

## Article 4

### *Contribution du tourisme à la compréhension et au respect mutuels entre peuples et sociétés*

1) La compréhension et la promotion des valeurs éthiques communes à l'humanité, dans un esprit de tolérance et de respect de la diversité des croyances religieuses, philosophiques et morales, sont à la fois le fondement et la conséquence d'un tourisme responsable ; les parties prenantes du développement du tourisme et les touristes eux-mêmes devraient respecter les traditions et pratiques sociales et culturelles de tous les peuples, y compris celles des minorités et des peuples autochtones, et reconnaître leur richesse.

2) Les activités touristiques devraient être conduites en harmonie avec les spécificités et traditions des régions et pays d'accueil et dans l'observation de leurs lois, us et coutumes.

3) Les communautés d'accueil, d'une part, et les professionnels locaux, d'autre part, devraient apprendre à connaître et respecter les touristes qui les visitent et s'informer sur leurs modes de vie, leurs goûts et leurs attentes ; l'éducation et la formation qui sont dispensées aux professionnels contribuent à un accueil hospitalier.

4) Les autorités publiques ont pour mission d'assurer aussi la protection des touristes et de leurs biens ; elles doivent porter attention à la sécurité des touristes étrangers ; en cas de besoin, elles devraient faciliter la mise en place de moyens d'information, de prévention, de protection, d'assurance et d'assistance correspondant à leurs besoins ; les attentats, agressions, enlèvements ou menaces visant les touristes ou les travailleurs des industries touristiques, de même que les destructions volontaires d'installations touristiques ou d'éléments du patrimoine culturel ou naturel, devraient être sévèrement condamnés et réprimés conformément à leurs législations nationales respectives.

5) Les touristes devraient se garder, à l'occasion de leurs déplacements, de tout acte criminel ou considéré comme délictueux au regard des lois du pays visité et de tout comportement ressenti comme choquant ou blessant par les populations locales, ou encore susceptible de porter atteinte à l'environnement local ; ils devraient s'abstenir de tout trafic de drogues illicites, d'armes, d'antiquités, d'espèces protégées, ainsi que de produits et substances dangereux ou prohibés par les réglementations nationales.

6) Les touristes ont la responsabilité de chercher à s'informer, avant même leur départ, sur les caractéristiques des pays qu'ils s'apprêtent à visiter ; ils doivent avoir conscience des risques en matière de santé et de sécurité inhérents à tout déplacement hors de leur environnement habituel et se comporter de manière à minimiser ces risques.

## Article 5

### *Le tourisme, vecteur d'épanouissement individuel et collectif*

1) Le tourisme, activité le plus souvent associée au repos, à la détente, au sport, à l'accès à la culture et à la nature, devrait être conçu et pratiqué comme un moyen privilégié de l'épanouissement individuel et collectif ; pratiqué avec l'ouverture d'esprit nécessaire, il constitue un facteur irremplaçable d'auto-éducation personnelle, de tolérance mutuelle et d'apprentissage des différences légitimes entre peuples et cultures, et de leur diversité.

2) Les activités touristiques devraient respecter l'égalité des hommes et des femmes ; elles devraient tendre à promouvoir les droits de l'homme et, spécialement, les droits particuliers des groupes les plus vulnérables, notamment les enfants, les personnes âgées, les personnes handicapées, les minorités ethniques et les peuples autochtones.

3) L'exploitation des êtres humains sous toutes ses formes, notamment sexuelle, et spécialement lorsqu'elle concerne des enfants, va à l'encontre des objectifs fondamentaux du tourisme et constitue la négation de celui-ci ; à ce titre, conformément au droit international, elle devrait être vigoureusement combattue avec la coopération de tous les États concernés et sanctionnée sans concession par les législations nationales tant des pays visités que de ceux des auteurs de ces actes, quand bien même ces derniers sont accomplis à l'étranger.

4) Les déplacements pour des motifs de santé, d'éducation et d'échanges spirituels, culturels ou linguistiques sont particulièrement bénéfiques et méritent d'être encouragés.

5) L'introduction dans les programmes d'éducation d'un enseignement sur la valeur des échanges touristiques, leurs bénéfices économiques, sociaux et culturels, mais aussi leurs risques, devrait être encouragée.

## Article 6

### *Le tourisme, facteur de durabilité environnementale*

1) L'ensemble des parties prenantes du développement du tourisme devraient sauvegarder le milieu naturel, dans la perspective d'une croissance économique saine, continue et durable, propre à satisfaire équitablement les besoins et les aspirations des générations présentes et futures.

2) L'ensemble des modes de développement du tourisme permettant d'économiser les ressources naturelles rares et précieuses, notamment l'eau et l'énergie, ainsi que d'éviter dans toute la mesure du possible la production de déchets devraient être privilégiés et encouragés par les autorités publiques nationales, régionales et locales.

3) L'étalement dans le temps et dans l'espace des flux de touristes, spécialement ceux résultant des congés payés et des vacances scolaires, et un meilleur équilibre de la répartition des vacances devraient être recherchés de manière à réduire la pression de l'activité touristique sur l'environnement et à accroître son impact bénéfique sur les industries touristiques et l'économie locale.

4) Les infrastructures touristiques devraient être conçues et les activités touristiques programmées de sorte que soit protégé le patrimoine naturel constitué par les écosystèmes et la biodiversité et que soient préservées les espèces menacées de la faune et de la flore sauvages ; les parties prenantes du développement du tourisme, et notamment les professionnels, devraient consentir à ce que des limitations ou contraintes soient imposées à leurs activités lorsque celles-

ci s'exercent dans des espaces particulièrement sensibles : régions désertiques, polaires ou de haute montagne, zones côtières, forêts tropicales ou zones humides, propices à la création de parcs naturels ou de zones protégées.

5) Le tourisme de nature et l'écotourisme sont reconnus comme étant particulièrement propres à alimenter et à renforcer la considération dont jouit le tourisme dès lors qu'ils s'inscrivent dans le respect du patrimoine naturel et des populations locales et répondent à la capacité d'accueil des sites.

## Article 7

### *Le tourisme, utilisateur de ressources culturelles et élément contribuant à leur valorisation*

1) Les ressources touristiques sont un élément fondamental de la civilisation et de la culture des peuples ; les habitants sur les territoires desquels elles se situent ont, vis-à-vis d'elles, des droits et des obligations particuliers.

2) Les politiques et activités touristiques devraient être menées dans le respect du patrimoine artistique, archéologique et culturel, qu'elles devraient protéger et transmettre aux générations futures ; un soin particulier devrait être accordé à la préservation des monuments, des lieux de culte, des sites historiques et archéologiques ainsi qu'à la revalorisation des musées qui doivent être largement ouverts et accessibles à la fréquentation touristique ; aucun obstacle excessif ne devrait s'opposer à l'accès du public aux biens et monuments culturels privés, dans le respect des droits de leurs propriétaires, de même qu'aux lieux de culte, sans préjudice des nécessités normales du culte.

3) Les ressources financières tirées de la fréquentation des sites et monuments culturels devraient, au moins partiellement, être utilisées pour l'entretien, la sauvegarde, la valorisation et l'enrichissement de ce patrimoine.

4) L'activité touristique devrait être conçue de manière à permettre la survie et l'épanouissement des productions culturelles et artisanales traditionnelles ainsi que du folklore, et non à provoquer leur standardisation et leur appauvrissement.

## Article 8

### *Le tourisme, activité bénéfique pour les pays et communautés d'accueil*

1) Les populations locales devraient être associées aux activités touristiques et participer équitablement aux bénéfices économiques, sociaux et culturels qu'elles génèrent, et spécialement aux créations d'emplois directes et indirectes qui en résultent.

2) Les politiques touristiques devraient être conduites de telle sorte qu'elles contribuent à l'amélioration des niveaux de vie des populations des régions visitées et répondent à leurs besoins ; la conception urbanistique et architecturale et le mode d'exploitation des stations et hébergements touristiques devraient viser à leur meilleure intégration possible dans le tissu économique et social local ; à compétence égale, l'emploi de la main-d'œuvre locale devrait être recherché en priorité.

3) Une attention particulière devrait être portée aux problèmes spécifiques des zones côtières et territoires insulaires ainsi que des régions rurales ou de montagne fragiles, pour lesquels le tourisme représente souvent l'une des rares opportunités de développement face au déclin des activités économiques traditionnelles.

4) Les professionnels du tourisme, notamment les investisseurs, devraient, dans le respect des réglementations établies par les autorités publiques, procéder à des études d'impact de leurs projets de développement sur l'environnement et les milieux culturels et naturels ; ils

devraient également fournir, avec le maximum de transparence et d'objectivité, des informations quant à leurs programmes futurs et leurs retombées prévisibles et faciliter un dialogue sur leur contenu avec les populations intéressées.

## Article 9

### *Responsabilités des parties prenantes du développement du tourisme*

1) Les États parties devraient veiller à ce que les professionnels du tourisme fournissent aux touristes une information objective et sincère sur les lieux de destination et sur les conditions de voyage, d'accueil et de séjour. Les professionnels du tourisme devraient assurer la parfaite transparence des clauses des contrats proposés à leurs clients, tant en ce qui concerne la nature, le prix et la qualité des prestations qu'ils s'engagent à fournir que les contreparties financières qui leur incombent en cas de rupture unilatérale de leur part desdits contrats.

2) Les professionnels du tourisme, pour autant que cela dépende d'eux, devraient se préoccuper, en coopération avec les autorités publiques, de la sûreté et de la sécurité, de la prévention des accidents, de la protection sanitaire et de l'hygiène alimentaire de ceux qui font appel à leurs services ; de même, ils devraient veiller à l'existence de systèmes d'assurance et d'assistance adaptés ; ils devraient accepter l'obligation de rendre des comptes selon les modalités prévues par les réglementations nationales et verser une indemnisation équitable en cas de non-respect de leurs obligations contractuelles.

3) Les professionnels du tourisme, pour autant que cela dépende d'eux et lorsqu'il y a lieu, devraient faciliter et permettre l'épanouissement culturel et spirituel des touristes pendant leur voyage.

4) Les autorités publiques des États émetteurs et des pays récepteurs, en liaison avec les professionnels intéressés et leurs associations, devraient veiller à la mise en place des mécanismes nécessaires au rapatriement des touristes en toute circonstance.

5) Les gouvernements ont le droit – et le devoir – spécialement en cas de crise, d'informer leurs ressortissants des conditions difficiles, voire des dangers, qu'ils peuvent rencontrer à l'occasion de leurs déplacements à l'étranger ; il leur incombe cependant de publier de telles informations sans porter atteinte de manière injustifiée ou exagérée au secteur du tourisme des pays récepteurs et aux intérêts de leurs propres opérateurs ; le contenu des conseils aux voyageurs devrait donc faire l'objet de consultations, le cas échéant, avec les autorités des pays récepteurs ; les recommandations formulées devraient être strictement proportionnées à la gravité des situations rencontrées et limitées aux zones géographiques où l'insécurité est avérée ; elles devraient être allégées ou annulées dès que le retour à la normale le permettra.

6) La presse, notamment la presse touristique spécialisée, et les autres médias, y compris les moyens modernes de communication électronique, devraient fournir une information honnête et équilibrée sur les événements et situations susceptibles d'influer sur la fréquentation touristique ; ils devraient également apporter des indications précises et fiables aux consommateurs de services touristiques ; les nouvelles technologies de la communication et du commerce électronique devraient également être développées et utilisées à cette fin ; de même que les médias, elles ne devraient en aucune manière favoriser l'exploitation sexuelle dans le tourisme.

## Article 10

### *Droit au tourisme*

1) La possibilité de pouvoir, directement et personnellement, découvrir et apprécier les ressources de la planète constitue un droit également ouvert à tous les habitants du monde ; la participation toujours plus étendue au tourisme interne et international devrait être considérée comme l'une des meilleures expressions possibles de la croissance continue du temps libre et ne pas se voir opposer d'obstacles.

2) Le droit au tourisme est un corollaire de celui au repos et aux loisirs, incluant une limitation raisonnable de la durée du travail et des congés payés périodiques, conformément aux traités internationaux.

3) Le tourisme social, et notamment le tourisme associatif, qui permet l'accès du plus grand nombre aux loisirs, aux voyages et aux vacances, devrait être développé avec l'appui des autorités publiques.

4) Le tourisme des familles, des jeunes, des étudiants, des personnes âgées et des personnes handicapées devrait être encouragé et facilité.

## Article 11

### *Liberté des déplacements touristiques*

1) Les touristes devraient bénéficier, dans le respect du droit international et des législations nationales, de la liberté de circuler à l'intérieur de leur pays comme d'un État à un autre, conformément à l'article 13 de la Déclaration universelle des droits de l'homme ; ils devraient pouvoir accéder aux zones de transit et de séjour ainsi qu'aux sites touristiques et culturels sans formalité exagérée ni discrimination.

2) Les touristes devraient se voir reconnaître la faculté d'utiliser tous les moyens de communication disponibles, intérieurs ou extérieurs ; en cas de besoin, ils devraient bénéficier d'un prompt et facile accès aux services administratifs, judiciaires et de santé locaux ; ils devraient pouvoir librement contacter leurs autorités consulaires conformément aux traités internationaux en vigueur.

3) Les touristes devraient bénéficier des mêmes droits que les citoyens du pays visité quant à la protection des données et informations à caractère personnel qu'ils communiquent, notamment lorsque celles-ci sont stockées sous forme électronique.

4) Les procédures administratives de passage des frontières, qu'elles relèvent des États ou résultent d'accords internationaux, telles que les visas ou les formalités sanitaires et douanières, devraient être adaptées, dans toute la mesure du possible, de manière à faciliter au maximum la liberté des voyages et l'accès du plus grand nombre au tourisme international ; les accords entre groupes de pays visant à harmoniser et simplifier ces procédures devraient être encouragés ; les impôts et charges spécifiques pénalisant le secteur du tourisme et portant atteinte à sa compétitivité devraient être progressivement éliminés ou corrigés.

5) Les touristes devraient pouvoir disposer, autant que la situation économique des pays dont ils sont originaires le permet, des devises convertibles nécessaires à leurs déplacements.

## Article 12

### *Droits des salariés et des professionnels du secteur du tourisme*

1) Les droits fondamentaux des salariés et des professionnels du secteur du tourisme et d'activités connexes devraient être assurés sous le contrôle des administrations nationales et locales tant de leurs États d'origine que de celles des pays récepteurs, avec un soin particulier compte tenu des contraintes spécifiques liées notamment à la saisonnalité de leur activité, à la dimension globale de leurs industries et à la flexibilité qu'impose souvent la nature de leur travail.

2) Les salariés et les personnes exerçant un emploi à titre indépendant du secteur du tourisme et d'activités connexes devraient pouvoir avoir accès à une formation adaptée, initiale et continue ; une protection sociale adéquate devrait leur être assurée ; la précarité de l'emploi devrait être limitée dans toute la mesure du possible ; un statut particulier, notamment pour ce qui concerne leur protection sociale, devrait être proposé aux travailleurs saisonniers du secteur.

3) Toute personne physique ou morale, dès lors qu'elle a les dispositions et qualifications nécessaires, devrait se voir reconnaître le droit de développer une activité professionnelle dans le domaine du tourisme, dans le respect des législations nationales en vigueur ; les entrepreneurs et les investisseurs – spécialement dans le domaine des petites et moyennes entreprises – devraient se voir reconnaître un libre accès au secteur du tourisme avec un minimum de restrictions légales ou administratives.

4) Les échanges d'expérience offerts aux cadres et travailleurs de pays différents contribuent à l'essor du secteur du tourisme mondial ; ils devraient être facilités autant que possible, dans le respect des législations nationales et conventions internationales applicables.

5) Facteur irremplaçable de solidarité dans le développement et de dynamisme dans les échanges internationaux, les entreprises multinationales du secteur du tourisme ne devraient pas abuser de la position dominante qu'elles ont parfois ; elles devraient éviter de devenir le vecteur de modèles culturels et sociaux artificiellement imposés aux communautés d'accueil ; en échange de la liberté d'investir et d'opérer commercialement qui devrait leur être pleinement reconnue, elles devraient promouvoir des modes de production et de consommation locaux et durables et s'impliquer dans le développement local en évitant, par le rapatriement excessif de leurs bénéfices ou par leurs importations induites, de réduire la contribution qu'elles apportent aux économies où elles sont implantées.

6) Le partenariat et l'établissement de relations équilibrées entre entreprises des pays émetteurs et récepteurs concourent au développement durable du tourisme et à une répartition équitable des bénéfices de sa croissance.

## COMITÉ MONDIAL D'ÉTHIQUE DU TOURISME

### Article 13

### *Mandat*

1) Le Comité mondial d'éthique du tourisme est un organe subsidiaire de l'Assemblée générale de l'OMT. Sans préjudice des fonctions qu'il exerce en rapport avec le Code mondial d'éthique du tourisme, il est chargé du suivi de l'application des dispositions de la présente Convention et d'accomplir toute autre tâche pouvant lui être confiée par la Conférence des États parties.

2) Le Comité fixe les modalités de présentation et d'examen des rapports des États parties.

3) Le Comité adopte un rapport biennal sur la mise en œuvre et l'interprétation de la Convention qui sera transmis par le Secrétaire général de l'OMT à l'Assemblée générale de l'OMT et à la Conférence des États parties à la présente Convention.

4) Le Comité pourra également faire fonction, s'il y a lieu, de mécanisme de conciliation pour les États parties et les autres parties prenantes du développement du tourisme

conformément au Protocole facultatif annexé à la Convention-cadre relative à l'éthique du tourisme.

**Article 14**

***Composition***

1) L'Assemblée générale de l'OMT, en coopération avec la Conférence des États parties, arrête la composition du Comité ainsi que les modalités de proposition et de nomination des membres du Comité de manière à garantir leur indépendance et leur impartialité.

2) L'Assemblée générale de l'OMT, en coopération avec la Conférence des États parties, élit les membres du Comité en veillant à ce qu'il y ait une répartition équilibrée des hommes et des femmes ainsi que des âges et une représentation régionale et sectorielle équitable.

**Article 15**

***Fonctionnement***

1) Le Secrétaire général de l'OMT met à la disposition du Comité le personnel et les ressources financières nécessaires à l'exercice de ses fonctions. Les frais nécessaires au fonctionnement du Comité seront inscrits au budget de l'Organisation avec l'approbation de l'Assemblée générale.

2) Le Comité adopte son règlement intérieur dans le cadre de la présente Convention. Le texte dudit règlement est transmis à la Conférence des États parties et à l'Assemblée générale de l'OMT pour information.

**CONFÉRENCE DES ÉTATS PARTIES**

**Article 16**

***Composition et responsabilités***

1) La Conférence des États parties est l'organe plénier de la présente Convention. Elle se compose des représentants de tous les États parties.

2) La Conférence des États parties se réunit en session ordinaire tous les deux ans dans le cadre de l'Assemblée générale de l'OMT. Elle peut se réunir en session extraordinaire si elle en décide ainsi ou si le Secrétaire général de l'OMT reçoit une demande dans ce sens de la part d'au moins un tiers des États parties.

3) La présence de la majorité des États parties est nécessaire pour qu'il y ait quorum aux réunions de la Conférence des États parties.

4) La Conférence des États parties adopte son règlement intérieur et tous amendements à ce dernier.

5) Les fonctions de la Conférence des États parties sont, entre autres :

a) Examiner et adopter les amendements à la présente Convention et au Protocole facultatif se rapportant à la Convention-cadre relative à l'éthique du tourisme, s'il y a lieu ;

b) Adopter des plans et des programmes aux fins de la mise en œuvre de la présente Convention et prendre toute autre mesure qu'elle pourra juger nécessaire pour promouvoir les objectifs de la présente Convention ; et

c) Approuver les directives opérationnelles aux fins de la mise en œuvre et de l'application des dispositions de la Convention, préparées à sa demande par le Comité mondial d'éthique du tourisme.

6) La Conférence des États parties peut inviter des observateurs à ses réunions. L'admission et la participation des observateurs sont régies par les dispositions du règlement intérieur de la Conférence des États parties.

7) La Conférence des États parties peut établir un fonds, si nécessaire, pour couvrir d'éventuelles dépenses aux fins de la mise en œuvre de la Convention n'étant pas prises en charge par l'OMT et fixer la contribution à verser par chacun des États parties à la présente Convention.

**Article 17**

***Secrétariat***

Le secrétariat de l'OMT apporte un soutien administratif à la Conférence des États parties, en fonction des besoins.

**DISPOSITIONS FINALES**

**Article 18**

***Signature***

La présente Convention est ouverte à la signature de tous les États membres de l'OMT et de tous les États Membres de l'Organisation des Nations Unies au siège de l'OMT à Madrid du 16 octobre 2019 au 15 octobre 2020.

**Article 19**

***Ratification, acceptation, approbation ou adhésion***

La présente Convention est soumise à la ratification, à l'acceptation, à l'approbation ou à l'adhésion des États. Les instruments de ratification, d'acceptation, d'approbation et d'adhésion sont déposés auprès du Secrétaire général de l'OMT.

**Article 20**

***Entrée en vigueur***

1) La présente Convention entre en vigueur le trentième jour suivant la date du dépôt du dixième instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion.

2) À l'égard de chaque État partie qui ratifie, accepte ou approuve la Convention ou y adhère après le dépôt du dixième instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, la Convention entre en vigueur le trentième jour suivant le dépôt par cet État partie de son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion.

**Article 21**

***Amendement de la Convention***

1) Tout État partie peut proposer des amendements à la présente Convention.

2) Le texte de toute proposition d'amendement est communiqué à tous les États parties par le Secrétaire général de l'OMT quatre-vingt-dix jours au moins avant l'ouverture de la session de la Conférence des États parties.

3) Les amendements sont adoptés par un vote à la majorité des deux tiers des États parties présents et votants et transmis par le Secrétaire général de l'OMT aux États parties pour ratification, acceptation, approbation ou adhésion.

4) Les instruments de ratification, d'acceptation ou d'approbation des amendements ou d'adhésion à ces derniers sont déposés auprès du Secrétaire général de l'OMT.

5) Les amendements adoptés conformément au paragraphe 3 entrent en vigueur à l'égard des États parties ayant ratifié, accepté ou approuvé lesdits amendements, ou y ayant adhéré, le trentième jour qui suit la date de réception, par le Secrétaire général de l'OMT, des instruments de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion d'au moins cinq États parties à la présente Convention. Par la suite, les amendements entrent en vigueur à l'égard de tout autre État partie le trentième jour qui suit la date à laquelle cet État partie dépose son instrument.

6) Après l'entrée en vigueur d'un amendement à la présente Convention, tout nouvel État partie à la Convention devient un État partie à la Convention telle qu'amendée.

**Article 22**

***Dénonciation***

1) La présente Convention reste en vigueur pour une durée illimitée, mais tout État partie peut la dénoncer à tout moment par notification écrite. L'instrument de dénonciation est déposé auprès du Secrétaire général de l'OMT. À l'expiration d'un délai d'un an à compter de la date du dépôt de l'instrument de dénonciation, la Convention n'est plus en vigueur pour l'État partie auteur de la dénonciation mais reste en vigueur pour les autres États parties.

2) La dénonciation est sans effet sur d'éventuelles obligations financières en souffrance de l'État partie auteur de la dénonciation, toute demande d'information ou d'assistance ayant été présentée, ou toute procédure aux fins du règlement pacifique d'un différend ayant été entamée au cours de la période pendant laquelle la Convention est en vigueur à l'égard de l'État partie auteur de la dénonciation.

**Article 23**

***Règlement des différends***

Tout différend pouvant opposer des États parties quant à l'application ou à l'interprétation de la présente Convention est réglé par les voies diplomatiques ou, à défaut, par tout autre moyen de règlement pacifique décidé par les États parties concernés, y compris, s'il y a lieu, le mécanisme de conciliation prévu par le Protocole facultatif.

**Article 24**

***Textes authentiques***

Les textes anglais, arabe, espagnol, français et russe de la présente Convention font également foi.

**Article 25**

***Dépositaire***

1) Le Secrétaire général de l'OMT est le dépositaire de la présente Convention.

2) Le Secrétaire général de l'OMT transmet des copies certifiées conformes à chacun des États parties signataires.

3) Le Secrétaire général de l'OMT notifie aux États parties les signatures, les dépôts d'instruments de ratification, d'acceptation, d'approbation et d'adhésion, les amendements et les dénonciations.

**Article 26**

***Enregistrement***

Conformément à l'article 102 de la Charte des Nations Unies, la présente Convention est enregistrée auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies par le Secrétaire général de l'OMT.

EN FOI DE QUOI les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé la présente Convention.

FAIT à Saint-Pétersbourg (Fédération de Russie), le 12 septembre 2019

**PROTOCOLE FACULTATIF SE RAPPORTANT À LA CONVENTION-CADRE RELATIVE À L'ÉTHIQUE DU TOURISME**

LES HAUTES PARTIES CONTRACTANTES,

*Ayant conclu la Convention-cadre relative à l'éthique du tourisme (ci-après « la Convention ») entendue comme cadre fondamental de référence pour le développement d'un tourisme responsable, durable et accessible à tous,*

*Étant d'avis que des différends dans le secteur du tourisme seraient susceptibles, dans certains cas, de compromettre gravement la contribution positive du secteur à un développement socioculturel et économique harmonieux et à la promotion de la paix et de la prospérité,*

*Désireuses de compléter la présente Convention-cadre par un Protocole facultatif, lequel est un instrument juridique séparé et indépendant ouvert aux États parties à la présente Convention, offrant un mécanisme de règlement des différends propre à guider et à renforcer l'application des principes éthiques par toutes les parties prenantes concernées,*

*Encourageant toutes les parties à chercher à résoudre tous différends de manière pacifique avant d'ouvrir un contentieux,*

Sont convenues de ce qui suit :

1. Le Comité mondial d'éthique du tourisme (ci-après « le Comité ») tient lieu de mécanisme indépendant et volontaire de conciliation en cas de différend portant sur l'interprétation ou l'application de la Convention et pouvant survenir entre des États parties au présent Protocole ou des parties prenantes du développement du tourisme.

2. Tout différend opposant deux ou plusieurs États parties au présent Protocole ou un État partie et une ou plusieurs parties prenantes peut être porté devant le Comité.

3. Dès lors que les Parties sont d'accord pour saisir le Comité du différend, elles présentent leurs déclarations par écrit accompagnées de tous documents et autres éléments pouvant être nécessaires au Président du Comité, lequel désigne un sous-comité de trois membres chargé d'étudier le différend et de formuler des recommandations propres à former la base d'un règlement.

4. Pour lui permettre de faire des recommandations appropriées, le sous-comité peut demander aux Parties des informations supplémentaires et, s'il le juge utile, les entendre à leur demande ; les frais nécessaires occasionnés par la procédure de conciliation sont à la charge des Parties au différend. La non-comparution d'une des Parties au différend, dès lors que la faculté lui aura été donnée, dans des conditions raisonnables, de participer, n'empêche pas le sous-comité de faire ses recommandations.

5. Sauf accord contraire des Parties au différend, le Comité annonce les recommandations du sous-comité dans un délai de trois mois suivant la date à laquelle il a été saisi du différend. Les Parties au différend informent le Président du Comité de tout règlement obtenu sur la base des recommandations et de toute mesure prise pour mettre à exécution ledit règlement.

6. Si, dans un délai de deux mois suivant la notification des recommandations, les Parties au différend ne peuvent s'entendre sur les termes d'un règlement définitif, les Parties peuvent saisir ensemble ou séparément le Comité en formation plénière.

7. Le Comité siégeant en formation plénière adopte une décision, laquelle est notifiée aux Parties au différend et, si ces dernières y consentent, rendue publique. Si les Parties au différend acceptent la décision, il leur sera demandé de l'appliquer dans les meilleurs délais possibles et elles rendront compte en temps utile au Président du Comité des mesures qu'elles ont prises pour mettre à exécution ladite décision.

8. Un État partie peut, au moment de la ratification, de l'acceptation, de l'approbation ou de l'adhésion, ou à n'importe quel moment par la suite, déclarer, à l'égard de tout autre État partie assumant la même obligation, accepter de considérer comme ayant force obligatoire la décision du Comité dans tout différend couvert par le présent Protocole pour lequel il n'a pas été obtenu de règlement suivant les dispositions prévues au paragraphe 4.

9. Les établissements touristiques et entreprises touristiques, ainsi que leurs associations, peuvent inclure dans leurs documents contractuels une disposition conférant force obligatoire aux décisions du Comité dans leurs relations avec leurs co-contractants.

10. Sauf lorsqu'il a été saisi d'éléments nouveaux, le Comité n'examine pas de cas qu'il a déjà traités (*non bis in idem*) et informera les Parties au différend en conséquence.

11. Le présent Protocole est ouvert à la ratification, à l'acceptation, à l'approbation ou à l'adhésion des États parties à la Convention. Les règles d'amendement et de dénonciation de la Convention s'appliquent *mutatis mutandis* au Protocole. Le Protocole sera une annexe à la Convention pour les États l'ayant ratifié, accepté ou approuvé ou y ayant adhéré.

12. La dénonciation de la Convention entraîne la dénonciation immédiate du présent Protocole. La dénonciation prend effet à l'expiration d'un délai d'un an après la réception de l'instrument de dénonciation. Cependant, les États parties dénonçant le Protocole restent liés par ses dispositions à l'égard de tout différend ayant pu être porté devant le Comité avant la fin du délai d'un an stipulé ci-dessus.

13. Le Protocole entre en vigueur le trentième jour suivant la date du dépôt du deuxième instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion.

14. À l'égard de chaque État partie qui ratifie, accepte ou approuve le Protocole ou y adhère après le dépôt du deuxième instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, le Protocole entre en vigueur le trentième jour suivant la date du dépôt par cet État partie de son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion.

EN FOI DE QUOI les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé le présent Protocole.

FAIT à Saint-Pétersbourg (Fédération de Russie), le 12 septembre 2019

**РАМОЧНАЯ КОНВЕНЦИЯ ПО ЭТИКЕ ТУРИЗМА**

ВЫСОКИЕ ДОГОВАРИВАЮЩИЕСЯ СТОРОНЫ,

*стремясь развивать туризм в целях содействия экономическому развитию, международному взаимопониманию, миру, процветанию, всеобщему уважению и соблюдению прав и свобод человека для всех людей без каких-либо различий по признаку расы, цвета кожи, пола, языка, религии, политических или иных убеждений, национальной или социальной принадлежности, имущественного положения, возраста, происхождения или иного статуса,*

*учитывая, что туризм может прямо или косвенно способствовать достижению Целей устойчивого развития, сформулированных в Повестке дня в области устойчивого развития на период до 2030 года, в частности, касающихся всеобъемлющего и устойчивого экономического роста, полной и производительной занятости и достойной работы для всех, устойчивого потребления и производства, а также рационального использования океанов, морских ресурсов и экосистемы суши,*

*будучи глубоко убежденными, что благодаря прямым, спонтанным и непосредственным контактам, которые осуществляются между мужчинами и женщинами, представляющими различные культуры и образы жизни, туризм является важным фактором обеспечения мира, укрепления дружбы и взаимопонимания между народами нашей планеты,*

*следуя логике примирения на устойчивой основе вопросов защиты окружающей среды, экономического развития и борьбы с бедностью, сформулированной в 1992 году Организацией Объединенных Наций на Встрече на высшем уровне "Планета Земля" в Рио-де-Жанейро, выраженной в Повестке дня-21, принятой по этому случаю, и вновь подтвержденной на встречах на высшем уровне "Планета Земля" в Йоханнесбурге в 2002 году и Рио (Рио+20) - в 2012 году,*

*принимая во внимание быстрый и постоянный рост, как в прошлом, так и в прогнозируемом будущем, туристской деятельности с рекреационными, деловыми, культурными, религиозными и оздоровительными целями, а также других продуктов и сегментов туризма, представляющих особый интерес, и ее сильное положительное и отрицательное воздействие на окружающую среду, экономику и общество как направляющих, так и принимающих стран, на местные сообщества и коренные народы, а также на международные отношения и обмены,*

*ставя своей целью содействие развитию ответственного, устойчивого и доступного для всех туризма в рамках осуществления права всех людей на использование своего свободного времени для отдыха и путешествий, и уважая общественный выбор всех народов,*

*будучи твердо убежденными, что при условии соблюдения ряда принципов и определенных правил, ответственный и устойчивый туризм не является препятствием для дальнейшей либерализации условий, регулирующих предоставление товаров и услуг, на основе которых действуют предприятия туристской отрасли; что в этом контексте необходимо примирить окружающую среду с экономическим и социальным развитием, открытость для международной торговли с защитой социальной и культурной самобытности,*

*учитывая, что при таком подходе все участники отношений в области развития туризма - национальные, региональные и местные администрации, предприятия, профессиональные ассоциации, работники отрасли, неправительственные организации, различные органы, связанные с отраслью туризма, а также принимающие сообщества, средства массовой информации и сами туристы,*

*включая экскурсантов, имеют разные, но при этом взаимозависимые роли в повышении индивидуальной и социальной значимости туризма, и что определение их личных прав и обязанностей будет способствовать достижению этой цели,*

*подчеркивая, что и в сфере туризма как государство, так и предприятия совместно несут ответственность за обеспечение защиты и уважения прав человека в контексте предпринимательской деятельности, как это указано в Руководящих принципах предпринимательской деятельности в аспекте прав человека, единогласно принятых Советом по правам человека ООН в его резолюции 17/4 от 16 июня 2011 года,*

*ссылаясь на конвенции, принятые Международной организацией труда (МОТ), которые охватывают положения, считающиеся основополагающими принципами и правами в сфере труда: свобода объединения и действенное признание права на ведение коллективных переговоров; упразднение всех форм принудительного или обязательного труда; запрещение детского труда; недопущение дискриминации в области труда и занятий,*

*ссылаясь на резолюцию A/RES/406(XIII) от 1999 года, принятую Генеральной ассамблеей Всемирной туристской организации (далее – "ЮНВТО"), в которой она торжественно приняла Глобальный этический кодекс туризма,*

*ссылаясь на резолюцию A/RES/668(XXI) от 2015 года, в которой Генеральная ассамблея ЮНВТО выразила свое желание преобразовать Глобальный этический кодекс туризма в юридически обязывающий договор в целях повышения его эффективности на международном и национальном уровнях,*

*учитывая, что Всемирный комитет по этике туризма (далее - "Комитет"), созданный в 2001 году в соответствии с резолюцией A/RES/438(XIV), является вспомогательным органом Генеральной ассамблеи ЮНВТО,*

*будучи убежденными, что настоящая Рамочная конвенция (далее - "Конвенция") будет способствовать развитию более устойчивого туризма и этики туризма, как определено в Глобальном этическом кодексе туризма,*

*стремясь дополнить настоящую Рамочную конвенцию Факультативным протоколом, представляющим собой отдельный и независимый правовой инструмент, доступный для государств-участников настоящей Конвенции, обеспечивающий процедуру урегулирования споров, который может служить руководством и способствовать более эффективному осуществлению принципов этики всеми заинтересованными сторонами,*

*опираясь на резолюции и решения, касающиеся реализации Глобального этического кодекса туризма, принятые Генеральной ассамблеей и Исполнительным советом ЮНВТО,*

*вновь подтверждая, что ЮНВТО в качестве специализированного учреждения Организации Объединенных Наций и ее государства-члены руководствуются в своей деятельности Уставом Организации Объединенных Наций, соответствующими резолюциями Организации Объединенных Наций и общепринятыми нормами и принципами международного права,*

*Согласились о нижеследующем:*

## ОБЩИЕ ПОЛОЖЕНИЯ

### Статья 1

### *Определения*

Для целей настоящей Конвенции, если иное не предусмотрено конкретными положениями, применяются следующие определения:

*a) принципы этики в туризме* означают принципы, изложенные в настоящей Конвенции в статьях 4 - 12 ниже.

*b) туризм* относится к деятельности посетителей независимо от того, являются ли они туристами или экскурсантами.

*c) турист* означает лицо, совершающее поездку, включающую ночевку, в какое-либо основное место назначения, находящееся за пределами его/ее обычной среды, на срок менее года с любой главной целью (деловая поездка, отдых или иная личная цель), за исключением цели трудоустройства на предприятие, зарегистрированное в стране или месте посещения.

*d) экскурсант* означает лицо, совершающее поездку, не включающую ночевку, в какое-либо основное место назначения, находящееся за пределами его/ее обычной среды. Для целей настоящей Конвенции любая ссылка на туристов является в то же время ссылкой на экскурсантов.

*e) участники отношений в области развития туризма* включают:

(i) национальные правительства;

(ii) местные органы управления, обладающие конкретной компетенцией в сфере туризма;

(iii) туристские учреждения и предприятия, включая их ассоциации;

(iv) учреждения по финансированию проектов в сфере туризма;

(v) работников и специалистов сферы туризма;

(vi) профсоюзы работников и специалистов сферы туризма;

(vii) туристов и экскурсантов;

(viii) местное население и принимающие сообщества мест туристского назначения в лице их представителей; и

(ix) прочие юридические и физические лица, заинтересованные в развитии туризма, включая неправительственные организации, специализирующиеся на туризме и непосредственно участвующие в туристских проектах и обеспечении туристских услуг.

*f) туристские ресурсы* означают природные и культурные ресурсы, которые имеют потенциал для привлечения туристов.

**Статья 2**

***Цель и сфера действия***

1) Цель настоящей Конвенции заключается в содействии развитию ответственного, устойчивого и доступного для всех туризма путем реализации принципов этики в туризме.

2) Настоящая Конвенция относится ко всем участникам отношений в области развития туризма, указанных в статье 1е) в части соблюдения принципов этики в туризме.

**Статья 3**

***Средства осуществления***

1) Государства-участники способствуют развитию ответственного, устойчивого и доступного для всех туризма путем разработки политики, которая соответствует изложенным в настоящей Конвенции принципам этики в туризме.

2) Государства-участники уважают и продвигают принципы этики в туризме, в частности посредством поощрения туристских предприятий и органов к включению этих принципов в свои договорные документы и внесению соответствующих ссылок в свои кодексы поведения и регламенты.

3) Государства-участники периодически представляют отчет Всемирному комитету по этике туризма в отношении любых принятых или предусматриваемых ими мер по осуществлению настоящей Конвенции.

4) Государства-участники, являющиеся также участниками Факультативного протокола к Рамочной конвенции по этике туризма, поощряют туристские предприятия и органы использовать примирительный механизм, предусмотренный в Факультативном протоколе.

**ПРИНЦИПЫ ЭТИКИ В ТУРИЗМЕ**

**Статья 4**

***Вклад туризма во взаимопонимание и уважение***

***между народами и обществами***

1) Понимание и распространение общечеловеческих этических ценностей в духе терпимости и уважения разнообразия религиозных, философских и нравственных убеждений являются одновременно основой и следствием ответственного туризма; участникам отношений в области развития туризма и самим туристам следует уважать социально-культурные традиции и обычаи всех народов, включая национальные меньшинства и коренные народы, и признавать их ценность.

2) Туристскую деятельность следует осуществлять, уважая устройство и традиции принимающих регионов и стран, соблюдая их законы, правила и обычаи.

3) Принимающим сообществам, с одной стороны, и местным специалистам, с другой стороны, следует знакомиться с туристами, которые их посещают, проявлять к ним уважение и получать представление об их образе жизни, вкусах и ожиданиях; обучение и подготовка специалистов способствуют гостеприимному приему.

4) Задача государственных органов состоит в том, чтобы обеспечивать защиту также туристов и их имущества; они должны уделять внимание безопасности иностранных туристов; им следует при необходимости содействовать принятию мер, касающихся обеспечения средств информации, профилактики, защиты, страхования и оказания помощи, отвечающих потребностям туристов; следует строго порицать и наказывать в

соответствии со своим соответствующим национальным законодательством за любые посягательства, нападения, ограбления и угрозы, касающиеся туристов и работников индустрии туризма, а также преднамеренное нанесение ущерба туристским объектам и объектам культурного и природного наследия.

5) Во время путешествий туристам не следует совершать никаких преступных деяний или иных действий, которые могут рассматриваться как преступные по законодательству посещаемой страны, а также допускать поведения, которое может расцениваться как вызывающее или даже оскорбительное для местного населения и которое может нанести ущерб местной среде; им не следует участвовать в обороте наркотиков, оружия, антиквариата, охраняемых видов фауны и флоры, а также предметов и веществ, которые опасны или запрещены национальным законодательством.

6) Туристы обязаны перед поездкой ознакомиться с характеристиками стран, которые они намерены посетить; они должны осознавать риски для здоровья и безопасности, которые неизбежно связаны с выездами за пределы своей обычной среды, и вести себя таким образом, чтобы свести эти риски к минимуму.

## Статья 5

### *Туризм - инструмент индивидуального и коллективного совершенствования*

1) Туризм - деятельность, обычно связанная с отдыхом, досугом, спортом и знакомством с культурой и природой, которую следует планировать и рассматривать как привилегированное средство индивидуального и коллективного совершенствования; при подходе к туризму с должной степенью открытости, он становится уникальным фактором самообразования, взаимной терпимости и познания существующих различий между народами и культурами и их разнообразия.

2) Во всех видах туристской деятельности следует уважать равенство мужчин и женщин, соблюдать права человека и, в особенности, личные права наименее защищенных групп населения, в частности детей, пожилых лиц и инвалидов, этнических меньшинств и коренных народов.

3) Эксплуатация человека во всех ее формах, особенно сексуальной, и особенно по отношению к детям, противоречит основным целям туризма и является отрицанием туризма, и в этой связи, в соответствии с международным правом, следует оказывать ей активное противодействие в сотрудничестве со всеми заинтересованными государствами и наказывать за нее без всяких снисхождений в соответствии с национальным законодательством как посещаемых стран, так и стран, гражданами которых являются совершающие такие деяния лица, даже когда они совершаются за границей.

4) Поездки в целях оздоровления, образования, духовного обогащения, а также культурного и языкового обмена приносят особую пользу и заслуживают поощрения.

5) Следует поощрять внедрение в образовательную программу курса о ценности туристских обменов, их экономической, социальной и культурной пользы, а также о связанных с ними рисках.

## Статья 6

***Туризм - фактор экологической устойчивости***

1) Всем участникам туристского процесса следует охранять окружающую среду в целях обеспечения здорового, поступательного и устойчивого экономического роста, направленного на равное удовлетворение потребностей и устремлений нынешнего и будущих поколений.

2) Центральным, региональным и местным органам власти следует оказывать первоочередное внимание и стимулировать все те формы развития туризма, которые позволяют экономить редкие и ценные природные ресурсы, особенно, воду и энергию, а также в максимально возможной степени избегать образования отходов.

3) С целью уменьшения воздействия туристской деятельности на окружающую среду и повышения ее положительного эффекта для отрасли туризма и местной экономики, следует стремиться к более равномерному распределению потоков туристов по времени и пространству, особенно связанных с оплачиваемыми отпусками и школьными каникулами, и более равномерному распределению периодов отпусков.

4) Следует проектировать объекты туристкой инфраструктуры и планировать виды туристской деятельности таким образом, чтобы обеспечивать защиту природного наследия, которое составляют экосистемы и биологическое разнообразие, а также охранять виды дикой фауны и флоры, которым грозит исчезновение; участникам отношений в области развития туризма, и особенно специалистам, следует соглашаться с установлением определенных пределов или ограничений на деятельность, которую они осуществляют в особо уязвимых местах – зоны пустынь, полярные и высокогорные районы, прибрежные зоны, тропические леса и водно-болотные угодья, которые подходят для создания природных парков или охраняемых заповедников.

5) Природный туризм и экотуризм признаются формами туризма, которые особо обогащают туризм и способствуют повышению его авторитета при условии, что они проявляют уважение к природному наследию и местному населению и учитывают пропускную способность туристских объектов.

**Статья 7**

***Туризм – сфера, использующая культурные ресурсы и***

***вносящая свой вклад в их обогащение***

1) Туристские ресурсы являются важной частью цивилизации и культуры народов; жители территорий, на которых они расположены, обладают по отношению к ним особыми правами и обязанностями.

2) Политику и деятельность в сфере туризма следует осуществлять на основе уважения художественного, археологического и культурного наследия в целях его защиты и сохранения для будущих поколений; особое внимание при этом следует уделять сохранению памятников, святынь, археологических и исторических объектов, а также модернизации музеев, которые должны быть открыты и доступны для посещения туристами; не следует создавать какие-либо чрезмерные препятствия для доступа людей к культурным ценностям и памятникам, находящимся в частном владении, при уважении прав их владельцев, а также к святыням**,** без ущерба для существующих потребностей, связанных с отправлением религиозного культа.

3) Финансовые средства, получаемые благодаря посещениям объектов и памятников культуры, следует хотя бы частично использовать для поддержания, охраны, улучшения и реставрации этого наследия.

4) Деятельность в сфере туризма следует планировать таким образом, чтобы обеспечить сохранение и процветание традиционных ремесел, культуры и фольклора, а не вести их к примитивизации и обеднению.

**Статья 8**

***Туризм – деятельность, выгодная для принимающих стран и сообществ***

1) Местное население следует вовлекать в деятельность в сфере туризма и обеспечивать ему равную возможность пользоваться возникающими в этой связи экономическими, социальными и культурными выгодами, особенно, в форме рабочих мест, являющихся прямым и опосредованным результатом этой деятельности.

2) Политику в сфере туризма следует проводить таким образом, чтобы она способствовала повышению уровня жизни населения посещаемых районов и отвечала их потребностям; при градостроительном и архитектурном планировании и эксплуатации курортов и средств размещения следует предусматривать их максимальную интеграцию в местную социально-экономическую среду; при равных условиях в первую очередь следует изыскивать возможность найма местной рабочей силы.

3) Следует уделять особое внимание специфическим проблемам прибрежных зон и островных территорий, а также уязвимым сельским и горным районам, для которых туризм зачастую является одной из редких возможностей развития в условиях упадка традиционных видов экономической деятельности.

4) Специалистам сферы туризма, особенно инвесторам, следует, в соответствии с правилами, установленными государственной властью, проводить исследования воздействия своих проектов развития на окружающую, культурную среду и природу; им также следует максимально открыто и объективно предоставлять информацию о своих будущих программах и их возможных последствиях, и способствовать диалогу с заинтересованным населением относительно их содержания.

**Статья 9**

***Обязанности участников отношений в области развития туризма***

1) Государствам-участникам следует обеспечить предоставление специалистами сферы туризма туристам объективных и достоверных сведений о местах назначения, условиях поездки, приема и пребывания. Специалистам сферы туризма следует предоставлять своим клиентам договоры, содержащие ясные положения в части характера, цены и качества предоставляемых услуг, а также выплаты финансовых компенсаций в случае одностороннего нарушения ими договорных обязательств.

2) Специалистам сферы туризма в пределах своих возможностей и во взаимодействии с государственными органами следует заботиться о безопасности, предотвращении несчастных случаев, охране здоровья и безопасности питания лиц, обращающихся за их услугами; им следует обеспечивать соответствующие системы страхования и помощи; брать обязательство отчитываться в соответствии с условиями, предусмотренными в их национальном законодательстве, и выплачивать справедливую компенсацию в случае невыполнения своих договорных обязательств.

3) Специалистам сферы туризма в пределах своих возможностей и в соответствующих случаях следует оказывать туристам необходимое содействие для занятия культурным и духовным совершенствованием в течение поездки.

4) Властям государств, направляющих и принимающих туристов, в сотрудничестве с заинтересованными специалистами сферы туризма и их ассоциациями, следует обеспечить внедрение необходимых механизмов для репатриации туристов во всех случаях.

5) Правительства имеют право – и обязаны – особенно в кризисных ситуациях, информировать своих граждан о сложных условиях и даже опасностях, с которыми они могут столкнуться при поездках за границу; однако они должны сообщать такие сведения, не нанося неоправданного или преувеличенного ущерба туристской отрасли принимающих стран и интересам компаний в своих странах; содержание таких возможных предупреждений следует при необходимости обсуждать с властями принимающих стран; следует обеспечивать, чтобы выработанные рекомендации строго соответствовали серьезности сложившихся ситуаций и ограничивались теми географическими зонами, в которых подтверждены проблемы с безопасностью; эти предупреждения следует смягчать или отменять, как только восстанавливается нормальное положение.

6) Прессе, особенно, специализированной туристской прессе и другим средствам массовой информации, включая современные средства электронной связи, следует предоставлять достоверную и сбалансированную информацию о событиях и ситуациях, которые могут повлиять на туристский поток; им также следует обеспечивать потребителей туристских услуг точными и надежными сведениями; с этой целью следует также разрабатывать и применять новые коммуникационные технологии и технологии электронной торговли; при этом прессе и другим средствам массовой информации никоим образом не следует способствовать сексуальной эксплуатации в туризме.

## Статья 10

### *Право на туризм*

1) Возможность напрямую и лично открывать для себя и наслаждаться ресурсами нашей планеты является правом, которым в равной степени обладают все жители Земли; все более активное участие во внутреннем и международном туризме следует рассматривать как одно из наилучших возможных проявлений увеличения количества свободного времени, и этому явлению не следует препятствовать.

2) Право на туризм является следствием права на отдых и рекреацию, включая разумное ограничение рабочего времени и периодические оплачиваемые отпуска, в соответствии с международными договорами.

3) При поддержке государственных органов следует стимулировать и развивать социальный туризм и особенно коллективный туризм, который способствует широкому доступу к отдыху, поездкам и отпускам.

4) Следует поощрять и содействовать развитию семейного, молодежного и студенческого туризма, а также туризма для пожилых лиц и инвалидов.

## Статья 11

### *Свобода туристских путешествий*

1) В соответствии со статьей 13 Всеобщей декларации прав человека, с учетом международного права и национальных законодательств, туристам следует обеспечивать свободу передвижения по территории своих стран, а также из одного государства в другое; им следует обеспечивать возможность доступа в зоны транзита и пребывания, а также на туристские и культурные объекты, не подвергаясь чрезмерным формальностям или дискриминации.

2) Туристам следует обеспечивать доступ ко всем имеющимся формам внутренних и внешних коммуникаций; в случае необходимости им следует предоставлять оперативный и беспрепятственный доступ к местному административному, юридическому и медицинскому обслуживанию; в соответствии с действующими международными договорами им следует предоставлять возможность свободно обращаться к своим консульским представителям.

3) Туристам следует предоставлять возможность пользоваться теми же правами, что и гражданам посещаемой страны в плане защиты предоставляемых ими личных данных и сведений, особенно, что касается данных, хранящихся в электронной форме.

4) Административные процедуры пересечения границ, которые введены государствами или вытекают из международных соглашений, как например, визовые, санитарные и таможенные формальности, следует по мере возможности адаптировать таким образом, чтобы в максимальной степени способствовать свободе путешествий и как можно более широкому доступу людей к международному туризму; следует поощрять соглашения между группами стран, направленные на гармонизацию и упрощение этих процедур; следует постепенно отменять или корректировать специальные налоги и сборы, обременяющие туристский сектор и наносящие ущерб его конкурентоспособности.

5) Туристам следует предоставлять возможность приобретать, в соответствии с экономическим положением страны, из которой они выезжают, свободно конвертируемую валюту, необходимую для их поездок.

**Статья 12**

***Права работников и специалистов отрасли туризма***

1) Основные права работников и специалистов отрасли туризма и смежных отраслей следует гарантировать под контролем национальных и местных администраций как государств их происхождения, так и принимающих стран, с учетом специфических ограничений, связанных, в частности, с сезонным характером их деятельности, глобальным масштабом их отрасли и гибкостью, которая зачастую требуется от них в связи с характером их работы.

2) Наемным и самостоятельно занятым работникам отрасли туризма и смежных отраслей следует обеспечить доступ к надлежащему начальному обучению, возможность постоянно повышать свою квалификацию; им следует предоставить достойную социальную защиту; следует максимально повышать надежность их занятости; и следует предложить особый статус сезонным работникам отрасли, особенно в плане их социального обеспечения.

3) Всем физическим и юридическим лицам, обладающим необходимыми способностями и квалификацией, следует предоставить право заниматься профессиональной деятельностью в области туризма в рамках действующих национальных законодательств; предпринимателям и инвесторам, особенно представляющим малые и средние предприятия, следует обеспечить свободный доступ к отрасли туризма с минимальными юридическими и административными ограничениями.

4) Обмены опытом, предлагаемые управленческим кадрам и работникам из разных стран, вносят вклад в содействие развитию мировой отрасли туризма; их следует максимально поддерживать с учетом национальных законодательств и применимых международных конвенций.

5) Транснациональным компаниям отрасли туризма, которые являются незаменимым фактором солидарности в деле развития и динамичного роста международных обменов, не следует злоупотреблять доминирующим положением, которое они могут занимать; им следует избегать своего превращения в средства искусственного навязывания принимающим сообществам социально-культурных моделей; в обмен на их свободу инвестировать и торговать, которую следует полностью признать, им следует содействовать созданию местных и устойчивых моделей потребления и производства и принимать участие в местном развитии, не допуская уменьшения вносимого ими вклада в экономики, в которых они действуют, вследствие чрезмерной репатриации своих прибылей или стимулирования импорта.

6) Партнерство и установление сбалансированных отношений между предприятиями направляющих и принимающих стран способствуют устойчивому развитию туризма и справедливому распределению выгод, образующихся в результате его роста.

## ВСЕМИРНЫЙ КОМИТЕТ ПО ЭТИКЕ ТУРИЗМА

### Статья 13

***Мандат***

1) Всемирный комитет по этике туризма является вспомогательным органом Генеральной ассамблеи ЮНВТО и, невзирая на выполняемые им функции в связи с Глобальным этическим кодексом туризма, несет ответственность за мониторинг осуществления положений настоящей Конвенции и выполнение любых других задач, порученных ему Конференцией государств-участников.

2) Комитет определяет порядок представления и рассмотрения периодических отчетов государств-участников.

3) Комитет принимает двухгодичный доклад по применению и толкованию Конвенции, который препровождается Генеральным секретарем ЮНВТО Генеральной ассамблее ЮНВТО и Конференции государств-участников настоящей Конвенции.

4) Комитет может также при необходимости выступать в качестве примирительного механизма для государств-участников и других участников отношений в области развития туризма в соответствии с Факультативным протоколом, прилагаемым к этой Рамочной конвенции по этике туризма.

### Статья 14

***Состав***

1) Генеральная ассамблея ЮНВТО в сотрудничестве с Конференцией государств-участников определяет состав Комитета, а также порядок выдвижения и назначения его членов в целях обеспечения их независимости и беспристрастности.

2) Генеральная ассамблея ЮНВТО в сотрудничестве с Конференцией государств-участников избирает членов Комитета с должным учетом аспектов гендерной и возрастной сбалансированности и справедливой представленности регионов и секторов.

### Статья 15

***Функционирование***

1) Генеральный секретарь ЮНВТО предоставляет в распоряжение Комитета персонал и финансовые средства, необходимые для выполнения его функций. Расходы, требуемые для обеспечения функционирования этого Комитета, будут вноситься в бюджет Организации с одобрения Генеральной ассамблеи.

2) Комитет принимает свои собственные правила процедуры в рамках настоящей Конвенции. Текст этих правил процедуры направляется Конференции государств-участников и Генеральной ассамблее ЮНВТО для информации.

## КОНФЕРЕНЦИЯ ГОСУДАРСТВ-УЧАСТНИКОВ

**Статья 16**

**Состав и обязанности**

1) Конференция государств-участников является пленарным органом настоящей Конвенции, в состав которого входят представители всех государств-участников.

2) Конференция государств-участников проводит очередные сессии раз в два года одновременно с Генеральной ассамблеей Всемирной туристской организации. Конференция может собираться на внеочередную сессию, если она примет такое решение или если с такой просьбой к Генеральному секретарю ЮНВТО обратится не менее одной трети государств-участников.

3) Для обеспечения кворума на заседаниях Конференции государств-участников необходимо присутствие представителей большинства государств-участников.

4) Конференция государств-участников принимает свои правила процедуры и поправки к ним.

5) Конференция государств-участников выполняет, в частности, следующие функции:

a) рассмотрение и принятие поправок к настоящей Конвенции и Факультативному протоколу к Рамочной конвенции по этике туризма при необходимости;

b) принятие планов и программ по имплементации настоящей Конвенции; и принятие любых других мер, которые она сочтет необходимыми для достижения целей настоящей Конвенции; и

c) утверждение оперативных руководящих принципов реализации и применения положений настоящей Конвенции, подготовленных по ее просьбе Всемирным комитетом по этике туризма.

6) Конференция государств-участников может приглашать наблюдателей на свои заседания. Вопросы допуска и участия наблюдателей регулируются правилами процедуры Конференции государств-участников.

7) Конференция государств-участников может создать фонд, если это необходимо, для покрытия любых расходов на осуществление Конвенции, которые не покрываются ЮНВТО, и определить размер взносов, выплачиваемых каждым государством-участником настоящей Конвенции.

***Статья 17***

***Секретариат***

Секретариат ЮНВТО оказывает административную поддержку Конференции государств-участников по мере необходимости.

**ЗАКЛЮЧИТЕЛЬНЫЕ ПОЛОЖЕНИЯ**

***Статья 18***

***Подписание***

Настоящая Конвенция будет открыта для подписания всеми государствами-членами ЮНВТО и всеми государствами-членами Организации Объединенных Наций в штаб-квартире ЮНВТО в Мадриде с 16 октября 2019 года по 15 октября 2020 года.

### *Статья 19*

### *Ратификация, принятие, утверждение или присоединение*

Настоящая Конвенция подлежит ратификации, принятию, утверждению или присоединению к ней государствами. Документы о ратификации, принятии, утверждении и присоединении сдаются на хранение Генеральному секретарю ЮНВТО.

### *Статья 20*

### *Вступление в силу*

1) Настоящая Конвенция вступает в силу на тридцатый день после даты сдачи на хранение десятого документа о ратификации, принятии, утверждении или присоединении.

2) Для каждого государства, ратифицирующего, принимающего, утверждающего Конвенцию или присоединяющегося к ней после даты сдачи на хранение десятого документа о ратификации, принятии, утверждении или присоединении, она вступает в силу на тридцатый день после сдачи на хранение таким государством его документа о ратификации, принятии, утверждении или присоединении.

### *Статья 21*

### *Внесение поправок в Конвенцию*

1) Любое государство-участник может предлагать поправки к настоящей Конвенции.

2) Текст любой предлагаемой поправки направляется Генеральным секретарем ЮНВТО всем государствам-участникам не менее чем за девяносто дней до открытия сессии Конференции государств-участников.

3) Поправки принимаются большинством в две трети голосов присутствующих и участвующих в голосовании государств-участников и препровождаются Генеральным секретарем ЮНВТО государствам-участникам для ратификации, принятия, утверждения или присоединения.

4) Документы о ратификации, принятии, утверждении поправок или присоединении к ним сдаются на хранение Генеральному секретарю ЮНВТО.

5) Поправки, принятые в соответствии с пунктом 3, вступают в силу для тех государств-участников, которые ратифицировали, приняли, утвердили их или присоединились к ним, на тридцатый день после даты получения Генеральным секретарем ЮНВТО документов о ратификации, принятии, утверждении или присоединении к ним не менее пяти государств-участников настоящей Конвенции. Затем эти поправки вступают в силу для любого другого государства-участника на тридцатый день после даты сдачи на хранение этим государством-участником своего документа.

6) После вступления в силу поправки к настоящей Конвенции любое новое государство-участник Конвенции становится государством-участником этой Конвенции с внесенными в нее поправками.

***Статья 22***

***Денонсация***

1) Настоящая Конвенция остается в силе на неопределенный срок, однако любое государство-участник может в любое время денонсировать ее путем направления письменного уведомления. Документ о денонсации сдается на хранение Генеральному секретарю ЮНВТО. Через год после даты сдачи на хранение документа о денонсации Конвенция прекращает действовать в отношении денонсировавшего ее государства-участника, но остается в силе для других государств-участников.

2) Денонсация не затрагивает возможные оставшиеся финансовые обязательства денонсирующего государства-участника, любые направленные просьбы о предоставлении информации или оказании помощи, либо процедуры мирного урегулирования споров, инициированные в период, когда эта Конвенция сохраняла свою силу для денонсирующего государства-участника.

***Статья 23***

***Урегулирование споров***

Любые споры, которые могут возникнуть между государствами-участниками в отношении применения или толкования настоящей Конвенции, решаются по дипломатическим каналам или, в противном случае, с помощью любых других средств мирного урегулирования, определенных вовлеченными в спор государствами-участниками, включая, когда это применимо, примирительный механизм, предусмотренный в Факультативном протоколе.

***Статья 24***

***Аутентичные тексты***

Тексты настоящей Конвенции на английском, арабском, испанском, русском и французском языках считаются равно аутентичными.

***Статья 25***

***Депозитарий***

1) Депозитарием настоящей Конвенции является Генеральный секретарь ЮНВТО.

2) Генеральный секретарь ЮНВТО препровождает заверенные копии каждому государству-участнику, подписавшему Конвенцию.

3) Генеральный секретарь ЮНВТО уведомляет государства-участники о подписании, сдаче на хранение документов о ратификации, принятии, утверждении и присоединении, поправках и денонсации.

***Статья 26***

***Регистрация***

В соответствии со статьей 102 Устава Организации Объединенных Наций настоящая Конвенция регистрируется Генеральным секретарем Организации Объединенных Наций по просьбе Генерального секретаря ЮНВТО.

В УДОСТОВЕРЕНИЕ ЧЕГО нижеподписавшиеся, должным образом на то уполномоченные, подписали настоящую Конвенцию.

СОВЕРШЕНО в Санкт-Петербурге 12 сентября 2019 года

**ФАКУЛЬТАТИВНЫЙ ПРОТОКОЛ К РАМОЧНОЙ КОНВЕНЦИИ ПО ЭТИКЕ ТУРИЗМА**

ВЫСОКИЕ ДОГОВАРИВАЮЩИЕСЯ СТОРОНЫ,

*заключив Рамочную конвенцию по этике туризма (далее – "Конвенция"), служащую основополагающим руководством для развития ответственного, устойчивого и доступного для всех туризма;*

*признавая, что споры в секторе туризма иногда могут серьезно подрывать оказываемое сектором позитивное влияние на гармоничное социально-культурное и экономическое развитие и продвижение мира и процветания;*

*стремясь дополнить настоящую Рамочную конвенцию Факультативным протоколом, представляющим собой отдельный и независимый правовой инструмент, доступный для государств-участников настоящей Конвенции, обеспечивающий процедуру урегулирования споров, который может служить руководством и способствовать более эффективному осуществлению принципов этики всеми заинтересованными сторонами;*

*призывая все стороны пытаться урегулировать все споры мирными средствами, прежде чем обращаться к судебному разбирательству,*

Согласились о нижеследующем:

1. Всемирный комитет по этике туризма (далее – "Комитет") действует в качестве независимого и добровольного примирительного механизма для урегулирования любого спора в отношении толкования или применения Конвенции, который может возникнуть между государствами-участниками настоящего Протокола или участниками отношений в области развития туризма.

2. Любой спор, возникший между двумя или несколькими государствами-участниками настоящего Протокола, или каким-либо государством-участником и одним или более участниками отношений в области развития туризма, может направляться на рассмотрение Комитета.

3. Если стороны соглашаются направить спор на рассмотрение Комитета, они представляют письменные заявления с прилагаемыми к ним всеми документами и другими свидетельствами, которые сочтут необходимыми, председателю Комитета, который назначает подкомитет в составе трех членов, отвечающий за рассмотрение спора и разработку рекомендаций, являющихся приемлемой основой для урегулирования.

4. В целях вынесения соответствующих рекомендаций подкомитет может просить стороны представить дополнительную информацию и, если это будет признано целесообразным, заслушать их по их просьбе; необходимые расходы, возникающие в связи с процедурой примирения, покрываются сторонами спора. Неявка одной из сторон, несмотря на предоставление ей разумной возможности для участия, не препятствует вынесению подкомитетом своих рекомендаций.

5. Если сторонами спора не согласовано иное, то Комитет оглашает рекомендации подкомитета в течение трех месяцев с даты направления на его рассмотрение спора. Стороны спора уведомляют председателя Комитета о любом достигнутом урегулировании спора на основе этих рекомендаций и любых принятых ими мерах для проведения такого урегулирования.

6. Если по истечении двух месяцев после направления им рекомендаций стороны спора не смогли прийти к соглашению по условиям окончательного урегулирования спора,

эти стороны или одна из них могут передать спор на рассмотрение пленарного заседания Комитета.

7. Пленарное заседание Комитета выносит решение, о котором уведомляются стороны спора, и, при условии согласия сторон спора, оно предается гласности. В случае согласия сторон спора с этим решением, им предлагается как можно скорее выполнить его, и они предоставляют председателю Комитета информацию в соответствующие сроки о принятых ими мерах для выполнения вышеупомянутого решения.

8. Государство-участник может в момент ратификации, принятия, утверждения или присоединения, либо в любой момент впоследствии, объявить, что оно согласно признать имеющим обязательную силу решение Комитета по любому спору, охватываемому настоящим Протоколом, по которому не было достигнуто урегулирования в соответствии с пунктом 4, в отношении любого другого государства-участника, принявшего на себя такое же обязательство.

9. Туристские организации и предприятия сектора туризма, а также их ассоциации могут включить в свою договорную документацию положение о признании ими имеющими обязательную силу решений Комитета, касающихся их отношений со сторонами, заключающими с ними договор.

10. Комитет, за исключением случаев, когда ему были представлены новые элементы, не рассматривает вопросы, которые он уже рассматривал (non bis in idem), и уведомляет об этом стороны спора.

11 Настоящий Протокол открыт для ратификации, принятия, утверждения или присоединения к нему государствами-участниками Конвенции. Правила, касающиеся внесения поправок в эту Конвенцию и ее денонсации, применяются mutatis mutandis к данному Протоколу. Этот Протокол является приложением к Конвенции для государств, которые ратифицировали, приняли, утвердили ее или присоединились к ней.

12. Денонсация Конвенции влечет за собой немедленную денонсацию настоящего Протокола. Денонсация вступает в силу через год после вступления в силу документа о денонсации. Однако денонсирующие Протокол государства-участники остаются связанными его положениями в отношении любого спора, который мог быть направлен на рассмотрение Комитета до окончания указанного выше срока в один год.

13. Данный Протокол вступает в силу на тридцатый день после сдачи на хранение второго документа о ратификации, принятии, утверждении или присоединении.

14. Для каждого государства-участника, ратифицирующего, принимающего, утверждающего этот Протокол или присоединяющегося к нему после сдачи на хранение второго документа о ратификации, принятии, утверждении или присоединении, данный Протокол вступает в силу на тридцатый день после сдачи на хранение таким государством-участником его документа о ратификации, принятии, утверждении или присоединении.

В УДОСТОВЕРЕНИЕ ЧЕГО нижеподписавшиеся, должным образом на то уполномоченные, подписали настоящий Протокол.

СОВЕРШЕНО в Санкт-Петербурге 12 сентября 2019 года

**CONVENCIÓN MARCO SOBRE ÉTICA DEL TURISMO**

LAS ALTAS PARTES CONTRATANTES,

*Deseando desarrollar el turismo con miras a contribuir al desarrollo económico, el entendimiento internacional, la paz, la prosperidad, así como el respeto universal y la observancia de los derechos humanos y las libertades para todos, sin distinción alguna por motivos de raza, color, género, idioma, religión, opinión política o de otra índole, origen nacional o social, posición económica, edad, nacimiento o cualquier otra condición,*

*Considerando que el turismo tiene el potencial de contribuir directa o indirectamente a los Objetivos de Desarrollo Sostenible de la Agenda 2030 para el Desarrollo Sostenible, en particular en lo relativo al crecimiento económico inclusivo y sostenible, el empleo pleno y productivo y el trabajo decente para todos, la producción y el consumo sostenibles y el uso sostenible de los océanos, los recursos marinos y el ecosistema terrestre,*

*Profundamente convencidas de que, mediante el contacto directo, espontáneo y no mediado que permite entre hombres y mujeres de culturas y formas de vida distintas, el turismo representa una fuerza vital para la paz y un factor de amistad y comprensión entre los pueblos del mundo,*

*Ateniéndose a la lógica de conciliar de una forma sostenible la protección del medio ambiente, el desarrollo económico y la lucha contra la pobreza, formulada por las Naciones Unidas en la «Cumbre sobre la Tierra» de Río de Janeiro en 1992, expresada en el Programa 21 adoptado en esa ocasión, y reiterada en la «Cumbre de la Tierra» de Johannesburgo en el 2002 y en la de Río en el 2012 (Río + 20),*

*Teniendo presente el rápido y continuo crecimiento, tanto pasado como previsible, de la actividad turística, ya sea por motivos de ocio, negocio, cultura, religión o salud, y de otros productos y segmentos turísticos de intereses especiales, y sus poderosos efectos positivos y negativos en el medio ambiente, en la economía y en la sociedad de los países emisores y receptores, en las comunidades locales y en los pueblos indígenas, así como en las relaciones y en los intercambios internacionales,*

*Movidas por la voluntad de fomentar un turismo responsable, sostenible y de acceso universal en el marco del derecho que corresponde a todas las personas de emplear su tiempo libre para fines de ocio o viajes, y con el debido respeto a las opciones de sociedad de todos los pueblos,*

*Firmemente convencidas de que, siempre que se respeten determinados principios y se observen ciertas normas, el turismo responsable y sostenible no es en modo alguno incompatible con la mayor liberalización de las condiciones por las que se rige el suministro de bienes y servicios y bajo cuya tutela operan las empresas del sector, y que es necesario conciliar, en este contexto, el medio ambiente con el desarrollo económico y social y la apertura al comercio internacional con la protección de las identidades sociales y culturales,*

*Considerando que, con ese enfoque, todos los agentes del desarrollo turístico – administraciones nacionales, regionales y locales, empresas, asociaciones profesionales, trabajadores del sector, organizaciones no gubernamentales y organismos de todo tipo relacionados con el sector turístico, así como las comunidades receptoras, los medios de comunicación y los propios turistas, incluidos los excursionistas– ejercen responsabilidades diferenciadas pero interdependientes en el desarrollo individual y social del turismo, y que la definición de sus derechos y deberes contribuirá a lograr ese objetivo,*

*Resaltando que, también en el ámbito del turismo, tanto el Estado como las empresas comparten la responsabilidad de impulsar la protección y el respeto de los derechos humanos en el contexto empresarial, como se estipula en los «Principios Rectores sobre las empresas y los derechos humanos», adoptados unánimemente por el Consejo de Derechos Humanos de las Naciones Unidas, en su resolución 17/4 del 16 de junio de 2011,*

*Refiriéndose a las convenciones adoptadas por la Organización Internacional del Trabajo (OIT) que atañen a aspectos considerados principios fundamentales y derechos del ámbito laboral, como la libertad sindical y el reconocimiento del derecho a la negociación colectiva, la eliminación de todas las*

*formas de trabajo forzoso u obligatorio, la abolición del trabajo infantil y la erradicación de la discriminación en materia de empleo y ocupación,*

*Recordando la resolución A/RES/406(XIII) de 1999, adoptada por la Asamblea General de la Organización Mundial del Turismo (en adelante, «la OMT»), en la que se adoptaba solemnemente el Código Ético Mundial para el Turismo,*

*Recordando la resolución A/RES/668(XXI) de 2015 en la que la Asamblea General de la OMT expresó su deseo de convertir el Código Ético Mundial para el Turismo en un tratado jurídicamente vinculante con el fin de reforzar su efectividad a escala nacional e internacional,*

*Considerando que el Comité Mundial de Ética del Turismo (en adelante, «el Comité») constituido en el 2001, en virtud de la resolución A/RES/438(XIV), es un órgano subsidiario de la Asamblea General de la OMT,*

*Convencidas de que la presente Convención Marco (en adelante, «la Convención») impulsará el avance de un turismo más ético y sostenible, conforme a lo estipulado en el Código Ético Mundial para el Turismo,*

*Aspirando a complementar la presente Convención Marco con un Protocolo Facultativo, que es un instrumento jurídico separado e independiente, abierto a los Estados Partes de la presente Convención, en el que se estipula un procedimiento para la solución de controversias que puede guiar y fortalecer la observancia de los principios éticos por parte de todos los agentes participantes,*

*Inspirándose en las resoluciones y decisiones relativas a la aplicación del Código Ético Mundial para el Turismo, adoptadas por la Asamblea General y el Consejo Ejecutivo de la OMT,*

*Reafirmando que, como organismo especializado de las Naciones Unidas, la OMT, al igual que sus Estados Miembros, se guía en sus actividades por la Carta de las Naciones Unidas, las resoluciones de las Naciones Unidas pertinentes y las normas y principios del derecho internacional generalmente aceptados,*

*Convienen en lo siguiente:*

## DISPOSICIONES GENERALES

### Artículo 1

### *Definiciones*

A efectos de esta Convención y, salvo que se estipule de otro modo en disposiciones particulares, se aplicarán las definiciones siguientes:

a) Los *principios éticos del turismo* son los principios estipulados en los artículos 4 a 12 de la presente Convención.

b) Por *turismo* se entiende la actividad de los visitantes, ya sean turistas o excursionistas.

c) Un *turista* es una persona que realiza un viaje, que incluye una pernoctación, a un destino principal distinto al de su entorno habitual, por una duración inferior a un año, con cualquier finalidad principal (negocios, ocio u otro motivo personal) que no sea la de ser empleado por una entidad residente en el país o lugar visitados.

d) Un *excursionista* es una persona que realiza un viaje, que no incluye una pernoctación, a un destino principal distinto al de su entorno habitual. A efectos de la presente Convención, toda referencia a los turistas constituye a la vez una referencia a los excursionistas.

e) Entre los *agentes del desarrollo turístico* se incluyen:
i) los gobiernos nacionales;
ii) los gobiernos locales con competencias específicas de turismo;
iii) los establecimientos y las empresas de turismo, así como sus asociaciones;
iv) las entidades que financian proyectos turísticos;
v) los empleados y profesionales del turismo;
vi) los sindicatos de empleados del turismo;
vii) los turistas y excursionistas;
viii) la población local y las comunidades receptoras de los destinos turísticos por mediación de sus representantes; y
ix) otras personas físicas y jurídicas con intereses en el desarrollo turístico, entre ellas las organizaciones no gubernamentales especializadas en turismo y las directamente relacionadas con proyectos turísticos y con la prestación de servicios turísticos.

f) Los *recursos turísticos* son los recursos naturales y culturales que tienen el potencial de atraer a los turistas.

### Artículo 2

### *Propósito y alcance*

1) La presente Convención tiene el propósito de promover un turismo responsable, sostenible y de acceso universal a través de la aplicación de los principios éticos del turismo.

2) La presente Convención se refiere a todos los agentes del desarrollo turístico, en el sentido atribuido en el artículo 1 e), a efectos de la observancia de los principios éticos del turismo.

## Artículo 3

### *Medios de aplicación*

1) Los Estados Partes impulsarán el turismo responsable, sostenible y de acceso universal, mediante la formulación de políticas coherentes con los principios éticos del turismo estipulados en la Convención.

2) Los Estados Partes respetarán y promoverán los principios éticos del turismo, especialmente alentando a las empresas y entidades turísticas a reflejar esos principios en sus instrumentos contractuales y a hacer referencia a los mismos en sus códigos de conducta o reglamentos profesionales.

3) Los Estados Partes presentarán periódicamente un informe al Comité Mundial de Ética del Turismo sobre cualquier medida adoptada o prevista para la aplicación de la presente Convención.

4) Los Estados Partes que son parte a su vez en el Protocolo Facultativo de la Convención Marco sobre Ética del Turismo promoverán entre las empresas y entidades turísticas el mecanismo de conciliación estipulado en el Protocolo Facultativo.

## PRINCIPIOS ÉTICOS DEL TURISMO

## Artículo 4

### *Contribución del turismo al entendimiento y el respeto mutuos entre los pueblos y las sociedades*

1) La comprensión y la promoción de los valores éticos comunes de la humanidad, en un espíritu de tolerancia y respeto de la diversidad de las creencias religiosas, filosóficas y morales son, a la vez, fundamento y consecuencia de un turismo responsable. Los agentes del desarrollo turístico y los propios turistas deberían respetar las tradiciones y prácticas sociales y culturales de todos los pueblos, incluidas las de las minorías y los pueblos indígenas, y reconocer su valor.

2) Las actividades turísticas deberían llevarse a cabo en armonía con las peculiaridades y tradiciones de las regiones y países receptores, y con respeto a sus leyes, prácticas y costumbres.

3) Las comunidades receptoras, por un lado, y los profesionales locales, por el otro, deberían aprender a conocer y respetar a los turistas que los visitan e informarse sobre su forma de vida, sus gustos y sus expectativas. La educación y la formación que se impartan a los profesionales contribuirán a un recibimiento hospitalario.

4) Las autoridades públicas tienen la misión de asegurar también la protección de los turistas y de sus bienes. En ese cometido, deben prestar atención a la seguridad de los turistas extranjeros. Cuando proceda, deberían facilitar el establecimiento de medios de información, prevención, protección, seguro y asistencia que correspondan a sus necesidades. Los atentados, agresiones, secuestros o amenazas dirigidos contra turistas o trabajadores de las industrias turísticas, así como la destrucción intencionada de instalaciones turísticas o de elementos del patrimonio cultural o natural deberían condenarse y castigarse con severidad, de conformidad con la legislación nacional respectiva.

5) En sus desplazamientos, los turistas deberían evitar todo acto criminal o considerado delictivo por las leyes del país que visiten, y cualquier comportamiento que pueda resultar ofensivo o hiriente para la población local, o dañar el entorno del lugar. Deberían abstenerse de cualquier tipo de tráfico de drogas ilícitas, armas, antigüedades, especies protegidas, y productos y sustancias peligrosos o prohibidos por las reglamentaciones nacionales.

6) Los turistas tienen la responsabilidad de recabar información, desde antes de su salida, sobre las características del país que se dispongan a visitar. Asimismo, deben ser conscientes de los riesgos de salud y seguridad inherentes a todo desplazamiento fuera de su entorno habitual, y comportarse de modo que minimicen esos riesgos.

## Artículo 5

### *El turismo como instrumento de realización personal y colectiva*

1) El turismo, que es una actividad generalmente asociada al descanso, a la diversión, al deporte y al acceso a la cultura y a la naturaleza, debería concebirse y practicarse como un medio privilegiado de realización individual y colectiva. Si se lleva a cabo con la apertura de espíritu necesaria, es un factor insustituible de autoeducación, tolerancia mutua y aprendizaje de las legítimas diferencias entre pueblos y culturas y de su diversidad.

2) Las actividades turísticas deberían respetar la igualdad de hombres y mujeres. Asimismo, deberían promover los derechos humanos y, en particular, los derechos específicos de los grupos de población más vulnerables, especialmente los niños, las personas mayores y las personas con discapacidad, las minorías étnicas y los pueblos indígenas.

3) La explotación de seres humanos, en cualquiera de sus formas, especialmente la sexual, y en particular cuando afecta a los niños, contradice los objetivos fundamentales del turismo y constituye una negación de su esencia. Por lo tanto, conforme al derecho internacional, debería combatirse activamente con la cooperación de todos los Estados interesados, y sancionarse con rigor en las legislaciones nacionales de los países visitados y de los países de los autores de esos actos, incluso cuando se hayan cometido en el extranjero.

4) Los desplazamientos por motivos de salud, educación e intercambio espiritual, cultural o lingüístico son particularmente interesantes, y merecen fomentarse.

5) Debería favorecerse la introducción de la enseñanza del valor de los intercambios turísticos, de sus beneficios económicos, sociales y culturales, y también de sus riesgos, en los programas de estudios.

## Artículo 6

### *El turismo, factor de sostenibilidad ambiental*

1) Todos los agentes del desarrollo turístico deberían salvaguardar el entorno natural, en la perspectiva de un crecimiento económico sólido, constante y sostenible, que sea capaz de satisfacer equitativamente las necesidades y aspiraciones de las generaciones presentes y futuras.

2) Las autoridades públicas nacionales, regionales y locales deberían favorecer e incentivar todas las modalidades de desarrollo turístico que permitan ahorrar recursos naturales escasos y valiosos, en particular el agua y la energía, y evitar en lo posible la producción de desechos.

3) Debería procurarse el escalonamiento de manera más equilibrada en el tiempo y en el espacio de los flujos de turistas, en particular los que se producen debido a las vacaciones pagadas y escolares, con el fin de reducir la presión que ejerce la actividad turística en el medio ambiente y aumentar su efecto positivo en las industria~~s~~ turística~~s~~ y en la economía local.

4) La infraestructura turística y la programación de las actividades turísticas deberían concebirse de tal forma que se proteja el patrimonio natural que constituyen los ecosistemas y la diversidad biológica, y que se preserven las especies silvestres en peligro de extinción. Los agentes del desarrollo turístico, y en particular los profesionales del sector, deberían admitir que se impongan limitaciones o restricciones a sus actividades cuando éstas se ejerzan en espacios particularmente vulnerables: regiones desérticas, polares o de alta montaña, litorales, selvas tropicales o humedales, que sean idóneos para la creación de parques naturales o áreas protegidas.

5) El turismo de naturaleza y el ecoturismo se reconocen como actividades particularmente enriquecedoras y valorizadoras para el sector, siempre que respeten el patrimonio natural y la población local y se ajusten a la capacidad de ocupación de los lugares turísticos.

## Artículo 7

### *El turismo, factor de aprovechamiento y enriquecimiento de los recursos culturales*

1) Los recursos turísticos son elementos fundamentales de la civilización y la cultura de los pueblos. Las poblaciones en cuyos territorios se encuentran tienen con respecto a ellos derechos y obligaciones particulares.

2) Las políticas y actividades turísticas deberían llevarse a cabo respetando el patrimonio artístico, arqueológico y cultural, que deberían proteger y transmitir a las generaciones futuras. Se debería conceder particular atención a la protección de los monumentos, los centros de culto y los lugares de interés histórico o arqueológico, así como a la remodelación de los museos, que deben estar ampliamente abiertos y accesibles al turismo. No se deberían poner obstáculos excesivos al acceso público a los bienes y monumentos culturales de propiedad privada, respetándose los derechos de sus propietarios, así como los lugares de culto, sin perjuicio de las necesidades normales del rito religioso.

3) Los recursos financieros procedentes de las visitas a sitios y monumentos de interés cultural deberían asignarse, al menos en parte, al mantenimiento, la protección, la mejora y el enriquecimiento de ese patrimonio.

4) La actividad turística debería organizarse de modo que permita la supervivencia y el florecimiento de la producción cultural y artesanal tradicional, así como del folclore, y que no conduzca a su estandarización y empobrecimiento.

## Artículo 8

### *El turismo, actividad beneficiosa para las comunidades y los países receptores*

1) Las poblaciones locales deberían asociarse a las actividades turísticas y tener una participación equitativa en los beneficios económicos, sociales y culturales que reporten, y especialmente en la creación directa e indirecta de empleo a que den lugar.

2) Las políticas turísticas deberían aplicarse de modo que contribuyan a mejorar el nivel de vida de la población de las regiones visitadas y respondan a sus necesidades. La concepción urbanística y arquitectónica y el modo de explotación de los complejos y alojamientos turísticos deberían tender a su integración, en la medida de lo posible, en el tejido económico y social local. En igualdad de competencia, debería darse prioridad a la contratación de personal local.

3) Debería prestarse particular atención a los problemas específicos de las zonas litorales y de los territorios insulares, así como de las frágiles zonas rurales y de montaña, donde el turismo representa con frecuencia una de las escasas oportunidades de desarrollo frente al declive de las actividades económicas tradicionales.

4) De conformidad con la normativa establecida por las autoridades públicas, los profesionales del turismo, y en particular los inversores, deberían llevar a cabo estudios de impacto de sus proyectos de desarrollo en el medio ambiente y en los entornos culturales y naturales. Asimismo, deberían facilitar con la máxima transparencia y objetividad información sobre sus programas futuros y sus consecuencias previsibles, y favorecer el diálogo sobre su contenido con las poblaciones interesadas.

## Artículo 9

### *Responsabilidades de los agentes del desarrollo turístico*

1) Los Estados Partes deberían velar por que los profesionales del turismo faciliten a los turistas una información objetiva y veraz sobre los lugares de destino y sobre las condiciones de viaje, recepción y estancia. Además, los profesionales del turismo deberían asegurar la absoluta transparencia de las cláusulas de los contratos que propongan a sus clientes, tanto en lo relativo a la naturaleza, al precio y a la calidad de las prestaciones que se comprometen a facilitar como a las compensaciones financieras que les incumban en caso de quebrantamiento unilateral de dichos contratos por su parte.

2) En lo que de ellos dependa, y en cooperación con las autoridades públicas, los profesionales del turismo deberían velar por la seguridad, la prevención de accidentes, la protección de la salud y la

inocuidad de los alimentos de quienes recurran a sus servicios. Deberían preocuparse asimismo por la existencia de sistemas de seguros y de asistencia adecuados. Deberían asumir la obligación de rendir cuentas, conforme a las modalidades que dispongan las reglamentaciones nacionales, y la de abonar una indemnización justa en caso de incumplimiento de sus obligaciones contractuales.

3) En cuanto de ellos dependa, y cuando proceda, los profesionales del turismo deberían permitir el pleno desarrollo cultural y espiritual de los turistas durante su viaje y contribuir al mismo.

4) En cooperación con los profesionales interesados y sus asociaciones, las autoridades públicas de los Estados emisores y de los países receptores deberían garantizar el establecimiento de los mecanismos necesarios para la repatriación de los turistas en cualquier circunstancia.

5) Los Gobiernos tienen el derecho –y el deber–, especialmente en casos de crisis, de informar a sus ciudadanos de las condiciones difíciles, o incluso de los peligros con los que puedan encontrarse con ocasión de sus desplazamientos al extranjero. Sin embargo, les incumbe facilitar esas indicaciones sin perjudicar de forma injustificada ni exagerada al sector turístico de los países receptores y los intereses de sus propios operadores. El contenido de las recomendaciones a los viajeros debería, por tanto, consultarse, cuando proceda, con las autoridades de los países receptores. Las recomendaciones que se formulen deberían guardar estricta proporción con la gravedad de las situaciones reales y limitarse a las zonas geográficas donde se haya comprobado la situación de inseguridad. Esas recomendaciones deberían matizarse o anularse en cuanto lo permita la vuelta a la normalidad.

6) La prensa, y en particular la prensa especializada en turismo, y los demás medios de comunicación, incluidos los modernos medios de comunicación electrónica, deberían difundir una información veraz y equilibrada sobre los acontecimientos y las situaciones que puedan influir en los movimientos de turistas. Asimismo, deberían tener el cometido de facilitar indicaciones precisas y fiables a los consumidores de servicios turísticos. Para ese fin, deberían desarrollarse y emplearse las nuevas tecnologías de comunicación y comercio electrónico que, al igual que los medios de comunicación, no deberían promover en modo alguno la explotación sexual en el turismo.

## Artículo 10

### *Derecho al turismo*

1) La posibilidad de acceso directo y personal al descubrimiento y el disfrute de los recursos del planeta constituirá un derecho abierto por igual a todos los habitantes del mundo. La participación cada vez más difundida en el turismo interno e internacional debería entenderse como una de las mejores expresiones posibles del continuo crecimiento del tiempo libre, y no se le debería oponer obstáculo ninguno.

2) El derecho al turismo es consecuencia del derecho al descanso y al ocio, y en particular a la limitación razonable de la duración del trabajo y a las vacaciones pagadas periódicas, en cumplimiento de los tratados internacionales.

3) Con el apoyo de las autoridades públicas, debería desarrollarse el turismo social, en particular el turismo asociativo, que facilita el acceso de la mayoría de los ciudadanos al ocio, a los viajes y a las vacaciones.

4) Se debería fomentar y facilitar el turismo de familias, jóvenes, estudiantes y personas mayores, así como el turismo para las personas con discapacidad.

## Artículo 11

### *Libertad de desplazamiento de los turistas*

1) Con arreglo al derecho internacional y a las leyes nacionales, los turistas deberían beneficiarse de la libertad de desplazarse por el interior de sus países y de un Estado a otro, de conformidad con el artículo 13 de la Declaración Universal de los Derechos Humanos, y deberían poder acceder a las zonas de tránsito y estancia, así como a los sitios turísticos y culturales, sin formalidades exageradas ni discriminaciones.

2) Los turistas deberían tener la facultad de utilizar todos los medios de comunicación disponibles, interiores y exteriores. En caso de necesidad, deberían beneficiarse de un acceso rápido y fácil a los servicios administrativos, judiciales y sanitarios locales. Deberían poder ponerse libremente en contacto con sus representantes consulares, conforme a los tratados internacionales vigentes.

3) Los turistas deberían gozar de los mismos derechos que los ciudadanos del país que visiten en cuanto a la protección de los datos y la información de carácter personal que proporcionen, en particular cuando se almacenen en soporte electrónico.

4) Los procedimientos administrativos de paso de las fronteras establecidos por los Estados o por acuerdos internacionales, como los visados, y las formalidades sanitarias y aduaneras se deberían adaptar, en la medida de lo posible, para facilitar al máximo la libertad de desplazamiento y el acceso de la mayoría de las personas al turismo internacional. Se deberían fomentar los acuerdos entre grupos de países para armonizar y simplificar esos procedimientos. Los impuestos y gravámenes específicos que penalicen al sector turístico y mermen su competitividad deberían eliminarse o corregirse progresivamente.

5) Siempre que lo permita la situación económica de los países de los que procedan, los turistas deberían tener acceso a las divisas convertibles que necesiten para sus desplazamientos.

## Artículo 12

### *Derechos de los empleados y de los profesionales del sector turístico*

1) Bajo la supervisión de las administraciones nacionales y locales de sus Estados de origen y de los países receptores, deberían garantizarse los derechos fundamentales de los empleados y los profesionales del sector turístico y de las actividades conexas con especial cuidado, habida cuenta de las limitaciones específicas vinculadas a la estacionalidad de su actividad, a la dimensión global de sus industrias y a la flexibilidad que suele imponer la naturaleza de su trabajo.

2) Los trabajadores asalariados y autónomos del sector turístico y de las actividades conexas deberían poder acceder a una formación inicial y continua adecuada. Se les debería asegurar una protección social suficiente y se debería limitar en todo lo posible la precariedad de su empleo. Se debería proponer un estatuto particular a los trabajadores estacionales del sector, especialmente en lo que respecta a su bienestar social.

3) Siempre que demuestre poseer las aptitudes y capacidades necesarias, se debería reconocer a toda persona física o jurídica el derecho a desarrollar una actividad profesional en el ámbito del turismo, de conformidad con la legislación nacional vigente. Se debería reconocer a los empresarios y a los inversores –especialmente en el ámbito de la pequeña y mediana empresa– el libre acceso al sector turístico con el mínimo de restricciones legales o administrativas.

4) Los intercambios de experiencia que se ofrezcan a los directivos y otros trabajadores de distintos países contribuyen a fomentar el desarrollo del sector turístico mundial. Por ese motivo, se deberían facilitar en todo lo posible, de conformidad con las legislaciones nacionales y las convenciones internacionales aplicables.

5) Las empresas multinacionales del sector turístico, factor insustituible de solidaridad en el desarrollo y el crecimiento dinámico en los intercambios internacionales, no deberían abusar de la posición dominante que puedan ocupar. Deberían evitar convertirse en transmisoras de modelos culturales y sociales que se impongan artificialmente a las comunidades receptoras. A cambio de la libertad de inversión y operación comercial que se les debería reconocer plenamente, habrían de promover modelos de producción y consumo locales y sostenibles y comprometerse con el desarrollo local, evitando que una repatriación excesiva de sus beneficios o la inducción de importaciones puedan reducir la contribución que aporten a las economías en las que estén implantadas.

6) La colaboración y el establecimiento de relaciones equilibradas entre empresas de los países emisores y receptores contribuyen al desarrollo sostenible del turismo y a una repartición equitativa de los beneficios de su crecimiento.

## COMITÉ MUNDIAL DE ÉTICA DEL TURISMO

### Artículo 13

***Mandato***

1) El Comité Mundial de Ética del Turismo es un órgano subsidiario de la Asamblea General de la OMT y, sin perjuicio de las funciones que ejerce en relación con el Código Ético Mundial para el Turismo, será responsable del seguimiento de la aplicación de las disposiciones de la presente Convención y de la ejecución de cualquier otra tarea encomendada por la Conferencia de los Estados Partes.

2) El Comité establecerá las modalidades de la presentación y el examen de los informes de los Estados Partes.

3) El Comité adoptará un informe bienal sobre la aplicación e interpretación de la Convención que el Secretario General de la OMT transmitirá a la Asamblea General de la OMT y a la Conferencia de los Estados Partes en la presente Convención.

4) El Comité podrá actuar, asimismo, si procede, como mecanismo de conciliación al servicio de los Estados Partes y otros agentes del desarrollo turístico, con arreglo al Protocolo Facultativo anexo a la Convención Marco sobre Ética del Turismo.

### Artículo 14

***Composición***

1) La Asamblea General de la OMT, en cooperación con la Conferencia de los Estados Partes, determinará la composición del Comité, así como las modalidades de presentación de candidaturas y nombramiento de sus miembros con miras a conseguir su independencia e imparcialidad.

2) La Asamblea General de la OMT, en cooperación con la Conferencia de los Estados Partes, elegirá a los miembros del Comité, prestando la debida atención al equilibrio de género y edad y a la representación regional y sectorial equitativa.

### Artículo 15

***Funcionamiento***

1) El Secretario General de la OMT pondrá a disposición del Comité el personal y los recursos financieros necesarios para el desempeño de sus funciones. Los gastos necesarios para el funcionamiento del Comité se incluirán en el presupuesto de la Organización, con la aprobación de la Asamblea General.

2) El Comité adoptará su propio reglamento en el marco de la presente Convención. El texto del reglamento se transmitirá a la Conferencia de los Estados Partes y a la Asamblea General de la Organización con fines informativos.

## CONFERENCIA DE LOS ESTADOS PARTES

### Artículo 16

***Composición y responsabilidades***

1) La Conferencia de los Estados Partes será el órgano plenario de la presente Convención y estará compuesta por representantes de todos los Estados Partes.

2) La Conferencia de los Estados Partes celebrará una reunión ordinaria cada dos años coincidiendo con la Asamblea General de la OMT. Podrá reunirse con carácter extraordinario cuando

así lo decida, o cuando el Secretario General de la OMT reciba una petición en tal sentido de al menos un tercio de los Estados Partes.

3) En las reuniones de la Conferencia de los Estados Partes, será necesaria la presencia de una mayoría de los Estados Partes para constituir un quórum.

4) La Conferencia de los Estados Partes adoptará su propio reglamento y las modificaciones del mismo.

5) La Conferencia de los Estados Partes llevará a cabo, entre otras, las siguientes funciones:

a) examinar y adoptar, cuando proceda, enmiendas a la presente Convención y al Protocolo Facultativo de la Convención Marco sobre Ética del Turismo;

b) adoptar planes y programas para la implementación de la presente Convención; y tomar cualquier otra medida que estime necesaria para impulsar los objetivos de la presente Convención; y

c) aprobar las directrices operacionales para la implementación y aplicación de las disposiciones de la Convención preparadas a solicitud de la Conferencia por el Comité Mundial de Ética del Turismo.

6) La Conferencia de los Estados Partes podrá invitar a observadores a sus reuniones. La admisión y participación de observadores estará sujeta al reglamento de la Conferencia de los Estados Partes.

7) La Conferencia de los Estados Partes podrá establecer un fondo, si es necesario, para cubrir cualquier gasto exigido para la implantación de la Convención que no cubra la OMT y determinar la contribución que ha de hacer cada uno de los Estados Partes en la presente Convención.

### Artículo 17

### *Secretaría*

La Secretaría de la OMT prestará apoyo administrativo a la Conferencia de los Estados Partes, cuando sea necesario.

## DISPOSICIONES FINALES

### Artículo 18

### *Firma*

La presente Convención estará abierta a la firma de todos los Estados Miembros de la OMT y de todos los Estados Miembros de las Naciones Unidas en la sede de la OMT en Madrid desde el 16 de octubre de 2019 hasta el 15 de octubre de 2020.

### Artículo 19

### *Ratificación, aceptación, aprobación o adhesión*

La presente Convención está sujeta a ratificación, aceptación, aprobación o adhesión de los Estados. Los instrumentos de ratificación, aceptación, aprobación y adhesión se depositarán en poder del Secretario General de la OMT.

**Artículo 20**

***Entrada en vigor***

1) La presente Convención entrará en vigor treinta días después de la fecha de depósito del décimo instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión.

2) Para cada Estado Parte que ratifique, acepte o apruebe la Convención, o se adhiera a la misma, después del depósito del décimo instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión, la Convención entrará en vigor treinta días después de que ese Estado Parte deposite su instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión.

**Artículo 21**

***Enmiendas a la Convención***

1) Cualquier Estado Parte podrá proponer enmiendas a la presente Convención.

2) El Secretario General de la OMT comunicará el texto de cualquier enmienda propuesta a todos los Estados Partes, por lo menos noventa días antes de la apertura de la reunión de la Conferencia de los Estados Partes.

3) Las enmiendas deberán ser adoptadas por el voto de una mayoría de dos tercios de los Estados Partes presentes y votantes y transmitidas por el Secretario General de la OMT a los Estados Partes para su ratificación, aceptación o aprobación, o para la adhesión a las mismas.

4) Los instrumentos de ratificación, aceptación o aprobación de las enmiendas, o de adhesión a las mismas, se depositarán en poder del Secretario General de la OMT.

5) Las enmiendas adoptadas de conformidad con el párrafo 3 entrarán en vigor para aquellos Estados Partes que hayan ratificado, aceptado o aprobado las enmiendas, o que se hayan adherido a las mismas, treinta días después de la fecha de recepción por parte del Secretario General de la OMT de los instrumentos de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión de al menos cinco de los Estados Partes en la presente Convención. Ulteriormente, las enmiendas entrarán en vigor para cualquier otro Estado Parte treinta días después de la fecha en que ese Estado Parte deposite su instrumento.

6) Después de la entrada en vigor de una enmienda a la presente Convención, cualquier nuevo Estado Parte en la misma será un Estado Parte en la Convención en su forma enmendada.

**Artículo 22**

***Denuncias***

1) La presente Convención permanecerá en vigor indefinidamente, pero cualquier Estado Parte podrá denunciarla en cualquier momento mediante notificación escrita. El instrumento de denuncia será depositado en poder del Secretario General de la OMT. Un año después de la fecha de depósito del instrumento de denuncia, la Convención cesará en sus efectos para el Estado Parte denunciante, pero se mantendrá en vigor para los demás Estados Partes.

2) La denuncia no afectará a la posible obligación financiera pendiente del Estado Parte denunciante, a las solicitudes de información o de asistencia presentadas, ni a los procedimientos de solución pacífica de controversias iniciados mientras la Convención estuviera en vigor para el Estado Parte denunciante.

**Artículo 23**

***Solución de controversias***

Las controversias que puedan plantearse entre Estados Partes con respecto a la aplicación o interpretación de la presente Convención serán resueltas por vía diplomática o, en su defecto, por cualquier otro medio de solución pacífica que acuerden los Estados Partes implicados, entre ellos, si procede, el mecanismo de conciliación previsto en el Protocolo Facultativo.

**Artículo 24**

***Textos auténticos***

1) Los textos en árabe, español, francés, inglés y ruso de la presente Convención se considerarán igualmente auténticos.

**Artículo 25**

***Depositario***

1) El Secretario General de la OMT será el depositario de la presente Convención.

2) El Secretario General de la OMT remitirá copias certificadas a cada uno de los Estados Partes signatarios.

3) El Secretario General de la OMT notificará a los Estados Partes las firmas, los depósitos de instrumentos de ratificación, aceptación, aprobación y adhesión, las enmiendas y las denuncias.

**Artículo 26**

***Registro***

De conformidad con el Artículo 102 de la Carta de las Naciones Unidas, la presente Convención será registrada por el Secretario General de la OMT ante el Secretario General de las Naciones Unidas.

EN FE DE LO CUAL, los abajo firmantes, debidamente autorizados al efecto, firman la presente Convención.

HECHO en San Petersburgo (Federación de Rusia), el 12 de septiembre de 2019.

**PROTOCOLO FACULTATIVO DE LA CONVENCIÓN MARCO SOBRE ÉTICA DEL TURISMO**

LAS ALTAS PARTES CONTRATANTES,

*Habiendo concluido la Convención Marco sobre Ética del Turismo (en adelante, «la Convención») como marco de referencia fundamental para el desarrollo de un turismo responsable, sostenible y de acceso universal,*

*Reconociendo que las controversias en el sector turístico pueden afectar a veces gravemente el impacto positivo del sector en un desarrollo sociocultural y económico armonioso y en el avance de la paz y la prosperidad,*

*Aspirando a complementar esta Convención Marco con un protocolo facultativo, que sea un instrumento jurídico separado e independiente abierto a los Estados Partes de la presente Convención, en el que se estipule un procedimiento para la solución de controversias que pueda guiar y fortalecer la observancia de los principios éticos por parte de todos los agentes participantes,*

*Alentando a todas las partes a que intenten resolver todas las controversias de manera pacífica antes de recurrir a un litigio,*

Convienen en lo siguiente:

1. El Comité Mundial de Ética del Turismo (en adelante, «el Comité») actuará como mecanismo de conciliación independiente y voluntario para cualquier controversia que pueda surgir entre los Estados Partes en el presente Protocolo, o agentes del desarrollo turístico, respecto de la interpretación o aplicación de la Convención.

2. Toda controversia entre dos o más Estados Partes en el presente Protocolo, o un Estado Parte y uno o más agentes, podrá ser remitida al Comité.

3. En la medida en que las Partes convengan en presentar la controversia al Comité, presentarán declaraciones escritas, acompañadas de todos los documentos y otras pruebas que estimen necesarias al presidente del Comité, quien nombrará a un subcomité de tres miembros responsables de examinar la controversia y formular recomendaciones que puedan servir de base para una solución.

4. Con el fin de formular recomendaciones pertinentes, el subcomité podrá pedir a las Partes información suplementaria y, si lo considera de utilidad, escucharlas a petición suya; los gastos necesarios ocasionados por ese procedimiento de conciliación correrán a cargo de las Partes en disputa. Siempre que se le haya otorgado la facultad de participar en condiciones razonables, la incomparecencia de una de las Partes en la controversia no será impedimento para que el subcomité formule sus recomendaciones.

5. Salvo acuerdo en contrario de las Partes en disputa, el Comité anunciará las recomendaciones del subcomité en un plazo de tres meses desde la fecha en la que se le haya remitido la controversia. Las Partes en disputa informarán al presidente del Comité de toda solución alcanzada a partir de las recomendaciones y de toda acción emprendida para aplicar dicha solución.

6. Si en los dos meses siguientes a la notificación de las recomendaciones las Partes en disputa no llegaran a un acuerdo sobre los términos de una solución definitiva, las Partes podrán separada o conjuntamente remitir la controversia a la sesión plenaria del Comité.

7. La sesión plenaria del Comité adoptará una decisión que se notificará a las Partes en disputa y, si las Partes así lo convienen, se hará pública. Si las Partes en disputa están de acuerdo con la decisión, se les pedirá que la apliquen lo antes posible y habrán de enviar información a su debido tiempo al presidente del Comité sobre las acciones emprendidas para aplicar la mencionada decisión.

8. Un Estado Parte podrá, en el momento de la ratificación, aceptación, aprobación o adhesión, o en cualquier fecha posterior, declarar que está de acuerdo con respecto a cualquier otro Estado Parte que asuma la misma obligación, en considerar vinculante la decisión del Comité en cualquier

controversia amparada por el presente Protocolo sobre la que no se haya alcanzado una solución con arreglo al párrafo 4.

9. Los establecimientos turísticos y las empresas turísticas, así como sus asociaciones, podrán incluir en sus documentos contractuales una disposición por la que se hagan vinculantes las decisiones del Comité en sus relaciones con sus contratantes.

10. A excepción de los casos en los que se le hayan presentado elementos nuevos, el Comité no considerará asuntos que ya haya tratado (*non bis in idem*) e informará a las Partes en disputa al respecto.

11. El presente Protocolo está abierto a la ratificación, aceptación, aprobación o adhesión por parte de los Estados Partes en la Convención. Las normas relativas a la enmienda y la denuncia de la Convención se aplicarán *mutatis mutandis* al Protocolo. El Protocolo constituirá un Anexo de la Convención para los Estados que lo hayan ratificado, aceptado o aprobado, o que se hayan adherido al mismo.

12. La denuncia de la Convención implicará la denuncia inmediata del presente Protocolo. La denuncia tendrá efecto un año después de la recepción del instrumento de denuncia. Sin embargo, los Estados Partes que denuncien el Protocolo seguirán obligados por sus disposiciones con respecto a cualquier controversia que pueda haberse remitido al Comité antes de la finalización del periodo de un año estipulado *supra*.

13. El Protocolo entrará en vigor treinta días después de la fecha de depósito del segundo instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión.

14. Para cada Estado Parte que ratifique, acepte o apruebe el presente Protocolo, o se adhiera al mismo, después del depósito del segundo instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión, el presente Protocolo entrará en vigor treinta días después de que ese Estado Parte deposite su instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión.

EN FE DE LO CUAL, los abajo firmantes, debidamente autorizados al efecto, firman el presente Protocolo.

HECHO en San Petersburgo el 12 de septiembre de 2019.

UNWTO
World Tourism Organization

I, THE UNDERSIGNED Depositary, hereby certify that the foregoing text is a true and complete copy of the Framework Convention on Tourism Ethics and its Optional Protocol, adopted by the General Assembly of the World Tourism Organization at its 23rd session held at Saint Petersburg, Russian Federation, on 12 September 2019, the original of which is deposited with the Secretary-General of the World Tourism Organization, as said Convention was opened for signature.

*For the Secretary-General,*
*The Depositary*
*(Legal Counsel of UNWTO)*

*Alicia Gomez*

World Tourism Organization, Madrid

16 April 2021